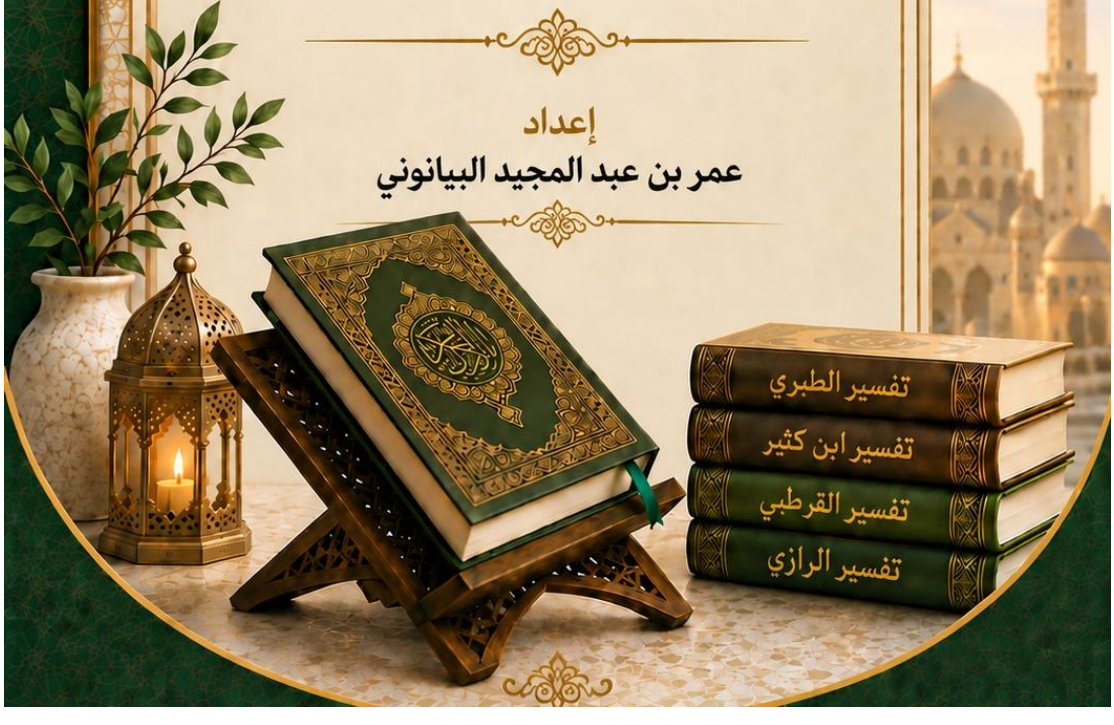
قواعد عند المفسرين 23

قَواعد التَّمييز عِندَ المُفسرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني



قَواعدُ التَّمييزِ عِندَ المُفَسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَن أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَن أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء الثالث والعشرون من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، والجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين، والجزء الثاني عشر: قواعد الظرف عند المفسرين، والجزء الثالث عشر: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين، والجزء الرابع عشر: قواعد التوكيد عند المفسرين، والجزء الخامس عشر: قواعد الاستدلال عند المفسرين، والجزء السادس عشر: قواعد العام والخاص عند المفسرين، والجزء السابع عشر: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين، والجزء الثامن عشر: قواعد المسند والمسند إليه عند المفسرين، والجزء التاسع عشر: قواعد المصدر عند المفسرين، والجزء العشرون: قواعد الحذف عند المفسرين، والجزء الواحد والعشرون: قواعد الإفراد والتثنية والجمع عند المفسرين، و الجزء الثاني والعشرون، وهذا هو الجزء الثالث والعشرون: قواعد التمييز عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالتمييز عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى ثلاث وأربعين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: التمييز في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى التمييز في اللغة

المبحث الثاني: معنى التمييز في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ التمييز عند المفسِّرين، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في التمييز

المبحث الثاني: قواعد في أنواع التمييز

المبحث الثالث: قواعد في ((نِعمَ) وَ(بِئسَ) والتمييز

المبحث الرابع: قواعد في أفعل التفضيل والتمييز

المبحث الخامس: قواعد في (كم) والتمييز

المبحث السادس: قواعد في العدد والتمييز

المبحث السابع: قواعد في «مِن» والتمييز

المبحث الثامن: قواعد في الإفراد والجمع والتمييز

الفصل الثاني: قواعد التمييز عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في التمييز

١. قاعدة: (تَنكِيرُ التَّمييزِ أَغلَبِيٌّ)

٢. قاعدة: (القَصدُ مِنَ التَّمييزِ هُوَ إِزَالَةُ الإِبهَامِ)

٣. قاعدة: (التَّمييزُ لا يَقَعُ معرفةً، وما وَرَدَ نادرٌ أو مُتَأَوَّلٌ)

٤. قاعدة: (كَثُرَ وُرُودُ التَّمييزِ بَعدَ (كَفَى بِكَذَا))

٥. قاعدة: (قد يُحذَفُ المُمَيِّزُ لِلعِلمِ به)

٦. قاعدة: (الكَثِيرُ مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ يُجَوِّزُونَ كَونَ التَّمييزِ مَعرِفَةً)

٧. قاعدة: (التَّمييزُ إِنَّمَا يَرفَعُ الإِبهامَ عَن الذَّوَاتِ لا عَن الصِّفَاتِ)

٨. قاعدة: (فَائِدَةُ (تَمييزِ النِّسبَةِ) في كلامِ العَرَبِ تمكينُ الصِّفَةِ في النَّفسِ)

٩. قاعدة: (يَلزَمُ مِن وَصفِ التَّمييزِ بِشَيءٍ وَصفُ المُمَيَّزِ به، ولا يَلزَمُ من وَصفِ المُمَيَّزِ وَصفُ التَّمييزِ بذلك الشَّيءِ)

١٠. قاعدة: ((كَأَيِّن) اسمٌ يَدُلُّ عَلَى كَثرَةِ العَدَدِ المُبهَمِ يُبَيِّنُهُ تَمييزٌ مَجرُورٌ بِـ(مِن))

١١. قاعدة: ((كَأَيِّن) تُشَارِكُ (كَم) في خمسة أمور: الإبهام والافتقار إلى التَّمييزِ، والبناء، ولزوم التَّصديرِ، وإفادة التَّكثيرِ وهو الغالبُ، والاستفهامُ وهو نادرٌ)

١٢. قاعدة: (التَّركِيبُ الأَكثَرُ الأَفصَحُ هو تَقدِيمُ المُفَضَّلِ عَلَيهِ عَلَى التَّمييزِ، وَتَقدِيمُ التَّمييزِ عَلَى المُفَضَّلِ أَيضاً فَصِيحٌ)

١٣. قاعدة: (الضَّميرُ واسمُ الإشارةِ إذا كانا مبهمَين يَجيءُ التَّمييزُ عنهما، والعاملُ هما لتماميهما بنفسهما حيث يَمتنعُ إضافتُهما، وإذا كانا معلومَين فالتَّمييزُ عن النِّسبةِ)

المبحث الثاني: قواعد في أنواع التمييز

١٤. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: تمييزُ النِّسبَةِ)

١٥ . قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: التَّمييزُ المُحَوَّلُ عَنِ الفَاعِلِ)

١٦ . قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: التَّمييزُ المُحَوَّلُ عَنِ المَفعُولِ)

١٧. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: المُحَوَّلُ عَنِ المُبتَدَأ)

المبحث الثالث: قواعد في ((نِعمَ) وَ(بِئسَ) والتمييز

١٨. قاعدة: (قد يكون التمييزُ مُفَسِّراً لِاسمِ (بِئسَ) المَحذُوفِ لِقَصدِ الِاستِغنَاءِ عَنهُ بِالتَّمييزِ عَلَى طَرِيقَةِ الإِجمَالِ ثُمَّ التَّفصِيلِ)

١٩. قاعدة: (بِئسَمَا مُرَكَّبٌ مِن (بِئسَ) وَ (مَا) الزَّائِدَةِ، وَفِي (مَا) المُتَّصِلَةِ بِهِمَا مَذَاهِبُ أَحَدُهَا أَنَّهَا مَعرِفَةٌ تَامَّةٌ أَي تُفَسَّرُ بِاسمٍ مُعَرَّفٍ بِلَامِ التَّعرِيفِ وَغَيرُ مُحتَاجَةٍ إِلَى صِلَةٍ احتِرَازاً عَن (مَا) المَوصُولَةِ، وَالآخَرُ أَنَّهَا مَوصُولَةٌ، وَهَذَانِ هُمَا أَوضَحُ الوُجُوهِ، فَإِذَا وَقَعَت بَعدَهَا (مَا) وَحدَهَا كَانَت (مَا) مَعرِفَةً تَامَّةً، وَإِن وَقَعَت بَعدَ مَا جُملَةٌ تَصلُحُ لِأَن تَكُونَ صِلَةً كَانَت (مَا) مَعرِفَةً نَاقِصَةً أَي مَوصُولَةً).

٢٠. قاعدة: (فِعلُ (سَاءَ) يُستَعمَلُ استِعمَالَ (بِئسَ) فَيَعمَلُ عَمَلَ (بِئسَ))

٢١. قاعدة: («سَاءَ» بمعنى بئسَ، وفاعلُها مُضمَرٌ فيها، وفاعلُ هذا البابِ إذا كان ضميراً يُفَسَّر بما بعده ويُستَغنى عن تثنيتِه وجمعِه وتأنيثِه بتثنيةِ التمييزِ وجمعه وتأنيثه عند البصريين. و«ساءَ» أصلُها التعدّي لمفعولٍ، والمخصوصُ بالذم لا يكون إلا من جنسِ التمييز، والتمييز مفسِّر للفاعلِ فهو هو، فلزم أن يَصدُقَ الفاعلُ والتمييز والمخصوصُ على شيءٍ واحد)

٢٢. قاعدة: (وَزنَ فَعُلَ بِضَمِّ العَينِ يَجِيءُ بِمَعنَى: (نِعمَ) وَ(بِئسَ) فهو مُلحَقٌ بِأَفعَالِ الذَّمِّ مِثلِ: سَاءَ)

المبحث الرابع: قواعد في أفعل التفضيل والتمييز

٢٣. قاعدة: (أَفعلُ التفضيل فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، والمنعُ مطلقاً، والتفصيلُ: بين أن تكونَ همزتُه للتعديةِ فيمتنعَ، وبين أَن لا تكونَ فيجوزَ)

٢٤. قاعدة: (مَتَى وَقعَ تمييزُ بعد أَفعلِ التفضيل: فإن صَحَّ أَن يصاغَ منها فعلٌ مسندٌ إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجبَ النَّصبُ، وإن لم يصِحَّ ذلك وجَبَ جَرُّه)

٢٥. قاعدة: ((أَفعَل) تُضَافُ إِلَى مَا بَعدَهَا إِذَا كَانَ مِن جِنسِ مَا قَبلَهَا، وَإِذَا نَصَبتَ مَا بَعدَهَا كَانَ غَيرَ الَّذِي قَبلَهَا)

٢٦. قاعدة: (إذا ذُكِرَ بَعدَ أفعل التَّفضيلِ جنسه وواحد من آحاد جنسه وجَبَ إضافتُه إليه، وإذا ذُكِرَ بَعدَ ما هو من متعلقاته وجَبَ نصبُه على التَّمييزِ)

المبحث الخامس: قواعد في (كم) والتمييز

٢٧. قاعدة: ((كَم) فِي الأَصلِ استِفهَامٌ عَنِ العَدَدِ، وَتُستَعمَلُ خَبَرِيَّةً دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ مُبهَمِ النَّوعِ، فَلِذَلِكَ تَحتَاجُ إِلَى تَمِيزٍ لِنَوعِ العَدَدِ)

٢٨. قاعدة: ((كَم) اسمٌ لِلسُّؤَالِ عَن عَدَدٍ مُبهَمٍ فَلَا بُدَّ بَعدَهُ مِن تَفسِيرٍ، هُوَ تَمِيزُهُ)

٢٩. قاعدة: (إِذَا فُصِلَ بَينَ كَمِ الخَبَرِيَّةِ والاستفهامية وَبَين مميزها بِفِعلٍ مُتَعَدٍّ وَجَبَ جَرُّ التَّمِيزِ بِمِن (أَي ظَاهِرِه) لِئَلَّا يَلتَبِسَ التَّمِيزُ بِالمَفعُولِ)

٣٠. قاعدة: ((مِن) قد تكون بَيَانِيَّة وَهِيَ الَّتِي تَدخُلُ عَلَى التَّمِيزِ وَيَنتَصِبُ التَّمِيزُ بِتَقدِيرِ مَعنَاهَا. وَتَدخُلُ عَلَى تَمِيزِ (كَم))

المبحث السادس: قواعد في العدد والتمييز

٣١. قاعدة: (جميعُ مَا نُصِبَ عَلى التَّمييزِ في العَدَدِ على مَعنَى دُخُولِ التَّنوين)

٣٢. قاعدة: (تَمِيزُ العددِ المُرَكَّبِ وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب)

٣٣. قاعدة: (إِفرَادُ التَّمييزِ المَنصُوبِ فِي بَابِ العَدَدِ لَازِمٌ عِندَ الجُمهُورِ)

٣٤. قاعدة: (جَاءَ تَمِيزُ المِائَةِ جَمعاً، وَهُوَ نَادِرٌ لكنَّه فصيحٌ)

٣٥. قاعدة: (العُقُودُ التي هي مِن عِشرين إلى تسعين وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلُّها تُمَيَّزُ بواحدٍ منصوبٍ)

المبحث السابع: قواعد في «مِن» والتمييز

٣٦. قاعدة: (علامةُ التمييز: صلاحيةُ دخولِ «مِن» عليه)

٣٧. قاعدة: (التَّمييزُ إذا كانَ مَنقُولاً مِنَ الفَاعليَّةِ امتنعَ دُخُولُ «مِن» عَلَيه)

٣٨. قاعدة: (الأفصحُ في كلامِ العربِ إذا كانَ الشَّيءُ مُبهماً أن يُؤتَى بـ(مِن))

٣٩. قاعدة: ((مِن) تزاد بالشروط في غير باب التمييز، وأما فيه فتزاد وإن لم تستوف الشروط)

المبحث الثامن: قواعد في الإفراد والجمع والتمييز

٤٠. قاعدة: (الأصلُ في التَّمييزِ: الإفرادُ)

٤١. قاعدة: (التَّمييزُ اسمُ جِنسٍ نَكِرَةٍ يَستَوِي فِيهِ المُفرَدُ وَالجَمعُ)

٤٢. قاعدة: (الواحدُ في التَّمييزِ يَنُوبُ عَن الجَمَاعةِ، وكذلك في المواضعِ التي لا تكونُ إلَّا جَمَاعةً)

٤٣. قاعدة: (إذا وقعَ تمييزٌ بعد جمع منتصبٍ عن تمامِ الكلام فلا يخلو: إمَّا أَن يكونَ موافقاً لِما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان الأولَ وَجَبَت مطابقةُ التمييز لِما قبله، كما يطابقُه خبراً وصفةً وحالاً، وإن كان الثانيَ: فإمَّا أن يكونَ مفردَ المدلول أو مختلفَه، فإن كان مفردَ المدلول وَجَبَ إفرادُ التمييز، وإن كان مختلفَ المدلول: فإما أَن يُلبِسَ إفرادُ التمييز لو أُفرد أو لا، فإن أَلبَسَ وَجَبَت المطابقة. وإن لم يُلبِس جاز الأمران: المطابقةُ والإفراد، وهو الأَولى)

الفصل الأول: التمييز في اللغة

المبحث الأول: التمييز في اللغة:

(المِيمُ وَاليَاءُ وَالزَّاءُ أَصلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَزَيُّلِ شَيءٍ مِن شَيءٍ وَتَزيِيلِهِ. وَمَيَّزتُهُ تَمِييزاً وَمِزتُهُ مَيزاً. وَامتَازُوا: تَمَيَّزَ بَعضُهُم مِن بَعضٍ. وَيَكَادُ يَتَمَيَّزُ غَيظاً، أَي يَتَقَطَّعُ. وَانمَازَ الشَّيءُ: انفَصَلَ عَنِ الشَّيءِ. قَالَ يَصِفُ حَيَّةً:

قَرَى السُّمَّ حَتَّى انمَازَ فَروَةُ رَأسِهِ ... عَنِ العَظمِ صِلٌّ فَاتِكُ اللسعِ مَارِدُ) [1].

(المَيزُ: التَّمييزُ بَينَ الأَشياء. تَقُولُ: مِزتُ بَعضَهُ مِن بَعضٍ فأَنا أَمِيزُه مَيزاً، وَقَد أَمازَ بعضَه مِن بَعضٍ، ومِزتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيزاً: عَزَلتُهُ وفَرَزتُه، وَكَذَلِكَ مَيَّزتُه تَمِيزاً فانمازَ. ابنُ سِيدَه: مازَ الشيءَ مَيزاً ومِيزَةً ومَيَّزَهُ: فَصَلَ بَعضُهُ مِن بَعضٍ. وَفِي التَّنزِيلِ العَزِيزِ: (حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) [آل عمرَان: ١٧٩]، قُرِئَ: يَمِيزَ مِن مازَ يَمِيزُ، وَقُرِئَ: يُمَيِّزُ مِن مَيَّزَ يُمَيِّزُ، وَقَد تَمَيَّزَ وامَّازَ واستَمازَ كُلُّهُ بِمَعنًى، إِلَّا أَنهم إِذا قَالُوا مِزتُه فَلَم يَنمَز لَم يَتَكَلَّمُوا بِهِمَا جَمِيعاً إِلا عَلَى هَاتَينِ الصِّيغَتَينِ، كَمَا أَنهم إِذا قَالُوا زِلتُه فَلَم يَنزَل لَم يَتَكَلَّمُوا بِهِ إِلا عَلَى هَاتَينِ الصِّيغَتَينِ لَا يَقُولُونَ مَيَّزته فَلَم يَتَمَيَّز وَلَا زَيَّلتُه فَلَم يَتَزَيَّل؛ وَهَذَا قَولُ اللحيَانِيّ. وتَمَيَّزَ القومُ وامتازوا: صَارُوا فِي نَاحِيَةٍ. وَفِي التَّنزِيلِ العَزِيزِ: (وَامتازُوا اليَومَ أَيُّهَا المُجرِمُونَ) [يس: ٥٩]، أَي تَمَيَّزوا، وَقِيلَ: أَي انفَرِدُوا عَنِ المُؤمِنِينَ. واستَمازَ عَنِ الشَّيءِ: تَبَاعَدَ مِنهُ، وَهُوَ مِن ذَلِكَ. وَفِي حَدِيثِ إِبراهيم النَّخَعِيّ: استَمازَ رجلٌ عَن رَجُلٍ بِهِ بَلاءٌ فابتُلِيَ بِهِ، أَي انفَصَلَ عَنهُ وَتَبَاعَدَ. مازَ الرجلُ إِذا انتَقَلَ مِن مَكَانٍ إِلى مَكَانٍ. وَيُقَالُ: امتاز القومُ إِذا تنحَّى عِصابَةٌ مِنهُم نَاحِيَةً، وَكَذَلِكَ استَمازَ.

يُقَالُ: مِزتُ الشيءَ مِنَ الشيءِ إِذا فَرَّقتَ بَينَهُمَا فانمازَ وامتازَ، ومَيَّزتُه فَتَمَيَّزَ) [2].

---

(1) . مقاييس اللغة ٥: ٢٨٩.

(2) . باختصار من: لسان العرب ٥: ٤١٢.

المبحث الثاني التمييز في الاصطلاح:

(التمييز: ما يرفع الإيهام المستقر عن ذات مذكورة، نحو: منوان سمناً، أو مقدرةٍ، نحو: لله دره فارساً؛ فإن فارساً تمييز عن الضمير في دره: وهو لا يرجع إلى سابق معين) [1].

وهو (عند النُّحَاة هُوَ اسم يرفع الإِبهَام المستقر بِحَسب الوَضع عَن ذَات مَذكُورَة أَو مقدرَة فِي نِسبَة فِي جملَة أَو مَا يشابهها وَحَال تميز العدَد فِي اسم العدَد) [2].

---

(1) . التعريفات للجرجاني: ٦٦.

(2) . دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) ١: ٢٣٧.

الفصل الثاني: قواعد التمييز عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في التمييز

١. قاعدة: (تَنكِيرُ التَّمييزِ أَغلَبِيٌّ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَن يَرغَبُ عَن مِلَّةِ إِبراهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفسَهُ) [البقرة: ١٣٠] قال: (وانتصاب نفسه إما على المفعول به أي أهملها واستخفها ولم يبال بإضاعتها دنيا وأخرى ويجوز انتصابه على التمييز المحول عن الفاعل وأصله سفهت نفسه أي خفت وطاشت فحول الإسناد إلى صاحب النفس على طريقة المجاز العقلي للملابسة قصدا للمبالغة وهي أن السفاهة سرت من النفس إلى صاحبها من شدة تمكنها بنفسه حتى صارت صفة لجثمانه، ثم انتصب الفاعل على التمييز تفسيرا لذلك الإبهام في الإسناد المجازي، ولا يعكر عليه مجيء التمييز معرفة بالإضافة لأن تنكير التمييز أغلبي) [١].

٢. قاعدة: (القَصدُ مِنَ التَّمييزِ هُوَ إِزَالَةُ الإِبهَامِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَإِذا قَضَيتُم مَناسِكَكُم فَاذكُرُوا اللهَ كَذِكرِكُم آباءَكُم أَو أَشَدَّ ذِكراً) [البقرة: ٢٠٠] قال: (و (أشد) لا يخلو عن أن يكون معطوفا على مصدر مقدر منصوب على أنه مفعول مطلق بعد قوله: كذكركم آباءكم تقديره: كذكركم آباءكم فتكون فتحة أشد التي في آخره فتحة نصب، فنصبه بالعطف على المصدر المحذوف الذي دل عليه قوله كذكركم والتقدير ذكرا كذكركم آباءكم، وعلى هذا الوجه فنصب ذكرا

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٧٢٥.

يظهر أنه تمييز لأشد، وإذ قد كان (أشد) وصفا لذكر المقدر صار مآل التمييز إلى أنه تمييز الشيء بمرادفه وذلك ينافي القصد من التمييز الذي هو لإزالة الإبهام، إلا أن مثل ذلك يقع في الكلام الفصيح وإن كان قليلا قلة لا تنافي الفصاحة اكتفاء باختلاف صورة اللفظين المترادفين، مع إفادة التمييز حينئذ توكيد المميز كما حكى سيبويه أنهم يقولون: هو أشح الناس رجلا، وهما خير الناس اثنين، وهذا ما درج عليه الزجاج في «تفسيره»، قلت:

وقريب منه استعمال تمييز (نعم) توكيدا في قوله جرير:

تَزَوُّد مِثلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (الأَعرابُ أَشَدُّ كُفراً وَنِفاقاً وَأَجدَرُ أَلَّا يَعلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلى رَسُولِهِ) [التوبة: ٩٧] قال: (ويجوز أن يكون أشد وأجدر مسلوبي المفاضلة مستعملين لقوة الوصفين في الموصوفين بهما على طريقة قوله تعالى: قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه [يوسف: ٣٣]. فالمعنى أن كفرهم شديد التمكن من نفوسهم ونفاقهم كذلك، من غير إرادة أنهم أشد كفراً ونفاقاً من كفار أهل المدينة ومنافقيها. وعلى كلا الوجهين فإن كفراً ونفاقاً منصوبان على التمييز لبيان الإبهام الذي في وصف أشد. سلك مسلك الإجمال ثم التفصيل ليتمكن المعنى أكمل تمكن) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (قُل لَو كانَ البَحرُ مِداداً لِكَلِماتِ رَبِّي لَنَفِدَ البَحرُ قَبلَ أَن تَنفَدَ كَلِماتُ رَبِّي وَلَو جِئنا بِمِثلِهِ مَدَداً) [الكهف: ١٠٩] قال: (وانتصب

---

(١). التحرير والتنوير ٢: ٢٤٥.

(٢). التحرير والتنوير ١١: ١٢.

مدداً على التمييز المفسر للإبهام الذي في لفظ بمثله، أي مثل البحر في الإمداد) [1].

٣. قاعدة: (التَّمييزُ لا يَقَعُ معرفةً، وما وَرَدَ نادرٌ أو مُتَأَوَّلٌ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم النحاس والواحدي والسمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَن يَرغَبُ عَن مِلَّةِ إِبراهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفسَهُ) [البقرة: ١٣٠] قال النحاس: (قول الفراء: إنّ نَفسَهُ مثل: ضقت به ذرعاً محال عند البصريين لأنه جعل المعرفة منصوبة على التمييز. قال سيبويه: وذكر الحال وإنّها مثل التمييز وهذا لا يكون إلّا نكرة، يعني ما كان منصوبا على الحال كما أنّ ذلك لا يكون إلّا نكرة يعني التمييز. قال أبو جعفر: فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز لأنك لا تبيّن بها ما كان من جنسها. قال الفراء: ومثله: بطرت معيشتها ولا يجوز عنده: نفسه سفه زيد ولا معيشتها بطرت القرية، وقال الكسائي: وهو أحد قولي الأخفش: المعنى إلّا من سفه في نفسه ويجيزان التقديم. قال الأخفش: ومثله (عُقدَةَ النِّكاحِ) أي على عقدة النكاح) [2].

وقال الواحدي: (اختلف النحويون في نصب (نفسَه). فقال الفرَّاءُ: العرب توقع سَفِهَ على النفس، وهي معرفة، وكذلك قوله: (بَطِرَت مَعِيشَتَهَا) [القصص: ٥٨] وهو في المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضِقتُ به ذَرعاً، المعنى: ضاق به ذرعي، فالفعل للذرع، فلما جعلتَ الضيق مسنداً إليك فقلت: ضقت، جاء الذرع مفسراً؛ ليدل على أنَّ الضيقَ فيه، كما تقول: هو أوسعُكم داراً، أدخلتَ الدارَ لِيُعلَمَ أنَّ السعةَ فيها لا في

---

(١) . التحرير والتنوير ١٦: ٥٤.

(٢) . إعراب القرآن للنحاس ١: ٧٩.

الرجل. ثم أجري على هذا قولهم: قد وَجِعَ بطنَه، وأَلِمَ رأسَه، وغَبِنَ رأيَه، ورَشِدَ أمرَه، فعند الفرَّاءِ التقدير: سَفِهَت نفسُه، فَأُضيفَ الفعلُ إلى صاحب النفس، فخرجت النفس مُفسّرةً، وهذا مذهب الكوفيين.

واعترض الزجاج على هذا بأن قال: معنى التمييز لا يحتمل التعريفَ؛ لأنَّ التمييزَ إنما هو واحدٌ يدل على جنس أو خَلَّة يخلص من خِلال، فإذا عَرَّفته صار مقصوداً قصده، وهذا لم يقُلهُ أحدٌ ممن تقدَّمَ من النحويين) [1].

وذكر السمين الحلبي أن في نصبِ (نَفسَهُ) سبعةَ أوجهٍ قال: (السابع: أنه توكيدٌ لِمَن سَفِه، لأنه في محلِّ نصبٍ على الاستثناء في أحد القولين، وهو تخريجٌ غريبٌ نقله صاحب «العجائب والغرائب»، والمختارُ الأولُ لأنَّ التضمينَ لا يَنقاسُ وكذلك حرفِ الجرّ، وأمّا حَذفُ المؤَكَّد وإبقاءُ التوكيدِ فالصحيحُ لا يجوزُ، وأمَّا التمييزُ فلا يقع معرفةً، وما وَرَدَ نادرٌ أو مُتَأَوَّل، وأمّا النصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ فلا يكونُ في الأفعالِ إنما يكون في الصفاتِ المشبَّهةِ خاصةً) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَن يَكتُمها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلبُهُ) [البقرة: ٢٨٣] ذكر قراءة ابن أبي عبلة: «قلبَه» بالنصب، وفي نصبه ثلاثةُ أوجه قال: (والثالث: أنه منصوبٌ على التمييز حكاه مكي وغيرُه، وضَعَّفوه بأنَّ التمييز لا يكونُ إلا نكرةً، وهذا عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فلا يَشتَرطون تنكيرَه، ومنه عندهم: (إِلَّا مَن سَفِهَ نَفسَهُ) [البقرة: ١٣٠] (بَطِرَت مَعِيشَتَهَا) [القصص: ٨٥] وأنشدوا:

إلى رُدُحٍ من الشِّيزى مِلاءٍ ... لُبَابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشِّهادِ) [3].

---

(1) . التفسير البسيط ٣: ٣٢٩.

(2) . الدر المصون ٢: ١٢٠.

(3) . الدر المصون ٢: ٦٨٦.

٤. قاعدة: (كَثُرَ وُرُودُ التَّمييزِ بَعدَ (كَفَى بِكَذَا))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (اقرَأ كِتابَكَ كَفى بِنَفسِكَ اليَومَ عَلَيكَ حَسِيباً) [الإسراء: ١٤] قال: (وانتصب حسيباً على التمييز لنسبة الكفاية إلى النفس، أي من جهة حسيب.

والحسيب: فعيل بمعنى فاعل مثل ضريب القداح بمعنى ضاربها، وصريم بمعنى صارم، أي الحاسب والضابط. وكثر ورود التمييز بعد (كفى بكذا)) [١].

٥. قاعدة: (قد يُحذَفُ المُمَيِّزُ لِلعِلمِ به)

(وقوله: (تِلكَ عَشَرَةٌ) [البقرة: ١٩٦] مبتدأ وخبرٌ، والمشارُ إليه هي السبعةُ والثلاثةُ، ومميِّزُ السبعةِ والعشرةِ محذوفٌ للعلمِ به. وقد أثبت تاءَ التأنيثِ في العددِ مع حَذفِ التمييزِ.

وهو أحسنُ الاستعمالَينِ، ويجوزُ إسقاطُ التاءِ حينئذٍ، وفي الحديث: «وأَتبَعَهُ بستٍ من شوال»، وحكى الكسائي: «صُمنَا من الشهرِ خمساً») [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ٤٩.

(٢). الدر المصون ٢: ٣١٩.

٦. قاعدة: (الكَثِيرُ مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ يُجَوِّزُونَ كَونَ التَّمييزِ مَعرِفَةً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلا تَمُدَّنَّ عَينَيكَ إِلى مَا مَتَّعنا بِهِ أَزواجاً مِنهُم زَهرَةَ الحَياةِ الدُّنيا لِنَفتِنَهُم فِيهِ وَرِزقُ رَبِّكَ خَيرٌ وَأَبقى) [طه: ١٣١] ذكر السمين الحلبي: أن في نصب قوله: (زَهرَةَ) تسعة أوجه قال: (الثامن: أنه تمييزٌ لـ(ما) أو للهاءِ في (به) قاله الفراء. وقد رَدُّوه عليه بأنه معرفةٌ، والمميِّزُ لا يكون معرفة. وهذا غيرُ لازمٍ له؛ لأنه يجوزُ تعريفُ التمييز على أصول الكوفيين) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (فَتَقَطَّعُوا أَمرَهُم بَينَهُم زُبُراً) [المؤمنون: ٥٣] قال ابن عاشور: (فالمعنى: قطعوا أمرهم بينهم قطعا كثيرة، أي تفرقوا على نحل كثيرة فجعل كل فريق منهم لنفسه دينا. ويجوز أن يجعل فتقطعوا قاصراً أسند التقطع إليهم على سبيل الإبهام ثم ميز بقوله أمرهم كأنه قيل: تقطعوا أمراً، فإن كثيرا من نحاة الكوفة يجوزون كون التمييز معرفة) [٢].

٧. قاعدة: (التَّمييزُ إنَّمَا يَرفَعُ الإبهامَ عَن الذَّوَاتِ لا عَن الصِّفَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَجَزاءٌ مِثلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحكُمُ بِهِ ذَوا عَدلٍ مِنكُم هَدياً بالِغَ الكَعبَةِ) [المائدة: ٩٥] ذكر أن قوله: (هَدياً) فيه ستةَ أوجهٍ قال: (الرابع: أنه منصوبٌ على التمييزِ، قاله أبو البقاء ومكي، إلا أنَّ مكياً قال: (على البيان)، وهو التمييز في المعنى، وكأنهما ظَنَّا أنه تمييزٌ لِما أُبهِم في المِثلية، إذ ليس هنا شيءٌ يَصلُحُ للتمييزِ غيرَها. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ التمييزَ إنما يرفع الإبهامَ عن الذوات لا عن الصفاتِ،

---

(١). الدر المصون ٨: ١٢٣.

(٢). التحرير والتنوير ١٨: ٧٢.

وهذا كما رأيتَ إنما رفع إبهاماً عن صفة، لأن الهدى صفةٌ في المعنى إذ المرادُ به مُهدَى) [1].

٨. قاعدة: (فَائِدَةُ (تَمييزِ النِّسبَةِ) في كلامِ العَرَبِ تمكينُ الصِّفَةِ في النَّفسِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (الَّذِينَ يَحمِلُونَ العَرشَ وَمَن حَولَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمدِ رَبِّهِم وَيُؤمِنُونَ بِهِ وَيَستَغفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنا وَسِعتَ كُلَّ شَيءٍ رَحمَةً وَعِلماً فَاغفِر لِلَّذِينَ تابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِم عَذابَ الجَحِيمِ) [غافر: ٧] قال: (وجيء في وصفه تعالى بالرحمة الواسعة والعلم الواسع بأسلوب التمييز المحول عن النسبة لما في تركيبه من المبالغة بإسناد السعة إلى الذات ظاهرا حتى كأن ذاته هي التي وسعت، فذلك إجمال يستشرف به السامع إلى ما يرد بعده فيجيء بعده التمييز المبين لنسبة السعة أنها من جانب الرحمة وجانب العلم، وهي فائدة تمييز النسبة في كلام العرب، لأن للتفصيل بعد الإجمال تمكينا للصفة في النفس كما في قوله تعالى: (وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيباً) [مريم: ٤] . والمراد أن الرحمة والعلم وسعا كل موجود، الآن، أي في الدنيا وذلك هو سياق الدعاء كما تقدم آنفا، فما من موجود في الدنيا إلا وقد نالته قسمة من رحمة الله سواء في ذلك المؤمن والكافر والإنسان والحيوان) [2].

---

(١) . الدر المصون ٤: ٤٢٣.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٤: ٩١.

٩. قاعدة: (يَلزَمُ مِن وَصفِ التَّمييزِ بِشَيءٍ وَصفُ المُمَيَّزِ به، ولا يَلزَمُ من وَصفِ المُمَيَّزِ وَصفُ التَّمييزِ بذلك الشَّيءِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري والسمين الحلبي والألوسي فعند قوله تعالى: (وَقالَ المَلِكُ إِنِّي أَرى سَبعَ بَقَراتٍ سِمانٍ) [يوسف: ٤٥] قال السمين الحلبي: (صفة لبقرات وهو جمع سمينة، ويُجمع سمين أيضاً عليه يقال: رجال سِمان كما يقال نِساء كِرام ورجال كِرام. و «السِّمَنُ» مصدرُ سَمِن يَسمَن فهو سمين فالمصدر واسم الفاعل جاءا على غير قياس، إذ قياسُهما «سَمَن» بفتح الميم، فهو سَمِن بكسرها، نحو فَرِح فَرَحاً فهو فَرِح.

قال الزمخشري: «هل مِن فرقٍ بين إيقاع» سمان «صفة للمميّز وهو» بقراتٍ «دون المُمَيَّز وهو» سبعَ «، وأن يقال: سبعَ بقراتٍ سِماناً؟ قلت: إذا أوقَعتَها صفةً ل» بقرات «فقد قَصَدتَ إلى أَن تُمَيِّز السبعَ بنوع من البقرات وهو السِّمانُ منهنَّ لا بجنسهنَّ، ولو وَصَفتَ بها السبع لَقَصَدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوعٍ منها، ثم رَجَعتَ فَوَصَفتَ المميَّز بالجنس بالسِّمَنِ. فإن قلت: هَلاّ قيل» سبعَ عجافٍ «على الإضافة. قلت: التمييزُ موضوعٌ لبيان الجنس، والعِجافُ وصفٌ لا يقع البيانُ به وحدَه. فإن قلت فقد يقولون: ثلاثة فرسان وخمسة أصحاب. قلت: الفارس والصاحب والراكب ونحوها صفاتٌ جَرَت مَجرى الأسماء فأخَذَت حُكمَها، وجاز فيها ما لم يَجُز في غيرها. ألا تراك لا تقول: عندي ثلاثةُ ضخامٍ ولا أربعةُ غلاظٍ.

فإن قلت: ذاك مِمَّا يُشكِلُ وما نحن بسبيلهِ لا إشكال فيه ألا ترى أنه لم يَقُل: (وبقرات سبعَ عجافٍ) لوقوع العلم بأن المرادَ البقرات. قلت: تَركُ الأصلِ لا يجوز مع وقوع الاستغناء عَمَّا ليس بأصلٍ، وقد وقع الاستغناء عن قولك: (سبع عجافٍ) عمَّا تقترحه من التمييز بالوصف» قلت: وهي أسئلة وأجوبة حسنة.

وتحقيق السؤال الأول وجوابه: أنه يلزم مِن وَصفِ التمييز بشيء وَصفُ المميَّزِ به، ولا يلزم من وصف المُمَيَّز وَصفُ التمييز بذلك الشيءِ، بيانُه أنك إذا قلت: «عندي أربعةُ رجالٍ حسانٍ» بالجرِّ كان معناه: أربعة من الرجال الحسان، فيلزم حُسنُ الأربعة؛ لأنهم بعض الرجال الحسان، وإذا قلت: «عندي أربعةُ رجالٍ حسانٌ» برفع «حسان» كان معناه: أربعة من الرجال حِسان، وليس فيه دلالةٌ على وَصف الرجال بالحُسن.

وتحقيقُ الثاني وجوابه: أن أسماءَ العدد لا تُضاف إلى الأوصاف إلا في ضرورة، وإنما يُجاء بها تابعةً لأسماء العدد فيقال: «عندي ثلاثة قرشيون» ولا يُقال: ثلاثةُ قرشيين بالإضافة إلا في شعر. ثم اعترض بثلاثة فرسان وأجاب بجريان ذلك مجرى الأسماء.

وتحقيق الثالث: أنه إنما امتنع «ثلاثةُ ضِخام» ونحوه لأنه لا يُعلَمُ موصوفُه، بخلاف الآية الكريمة فإنَّ الموصوفَ معلومٌ ولذلك لم يُصَرّح به. وأجاب عن ذلك بأن الأصلَ عدمُ إضافةِ العددِ إلى الصفة كما تقدَّم فلا يُترك هذا الأصلُ مع الاستغناءِ بالفرع) [1].

وقال الألوسي: (وأجرى سِمانٍ على المميز فجر على أنه وصف له، ولم ينصب على أن يكون صفة للعدد المميز لأن وصف تمييزه وصف له معنى، وقد ذكروا أنه إذا وصف التمييز كان التمييز بالنوع وإذا وصف التمييز كان التمييز بالجنس، ولا شك أن الأول أولى وأبلغ لاشتمال النوع على الجنس فهو أزيد في رفع الإبهام المقصود من التمييز، فلهذا رجح ما في النظم الكريم على غيره ولم يقل: سَبعٌ عِجافٌ بالإضافة، وجعله صفة للتمييز المقدر على قياس ما قبله- لأن التمييز لبيان الجنس والحقيقة والوصف- لا يدل عليه بل على شيء ما له

([1]). الدر المصون ٦: ٥٠١.

حال وصفة، فلذا ذكروا أن التمييز يكون باسم الجنس الجامد ولا يكون بالوصف المشتق في فصيح الكلام، فتقول: عندي ثلاثة قرشيون ولا تقول قرشيين بالإضافة، وأما قولك: ثلاثة فرسان وخمسة ركبان فلجريان الفارس والراكب مجرى الأسماء لاستعمالها في الأغلب من غير موصوف.

واعترض صاحب الفرائد بأن الأصل في العدد التمييز بالإضافة فإذا وصف السبع بالعجاف فلا بد من تقدير المضاف إليه، وكل واحد من الوصف – وتقدير المضاف إليه– خلاف الأصل أما إذا أضيف كانت الصفة قائمة مقام الموصوف فقولنا: سَبعٌ عِجافٌ في قوة قولنا: سبع بقرات عجاف، فالتمييز المطلوب بالإضافة حاصل بالإضافة إلى الصفة لقيامها مقام الموصوف، فكما يجوز سبع بقرات عجاف يجوز سبع عجاف، وإنما لم يضف لأنه قائم مقام البقرات وهي موصوفة بعجاف فكانت من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة وهي غير جائزة إلّا بتأويل، وتعقب ذلك القطب بأنه هب أن الأصل في العدد التمييز بالإضافة لكن لما سبق ذكر سَبعَ بَقَراتٍ سِمانٍ تبين أن السبع العجاف بقرات فهذا السبع مميز بما تقدم فقد حصل التمييز بالإضافة فلو أضيف إلى العجاف لكان العجاف قائما مقام البقرات في التمييز فيكون التمييز بالوصف وهو خلاف الأصل، وأما إن السبع قائم مقام البقرات فإنما يكون إذا وصف بالعجاف أما إذا أضيف بكون العجاف قائمة مقام البقرات فلا يلزم إضافة الموصوف إلى الصفة اهـ، وفيه تأمل.

وذكر العلامة الطيبي في هذا المقام أنه يمكن أن يقال: إن المميز إذا وصف ثم رفع به الإبهام والإجمال من العدد آذن بأنهما مقصودان في الذكر بخلافه إذا ميز ثم وصف بل الوصف ادعى؛ لأن المميز إنما استجلب للوصف، ومن ثمّ ترك التمييز في القرائن الثلاث والمقام يقتضي ذلك لأن المقصود بيان الابتلاء بالشدة بعد الرخاء، وبيان الكمية بالعدد والكيفية بالبقرات تابع فليفهم، ويعلم من ذلك

وجه العدول إلى ما في النظم الكريم عن أن يقال: إني أرى سبع بقرات عجاف يأكلن سبعاً سماناً الأخضر منه) [1].

١٠. قاعدة: ((كَأَيِّن) اسمٌ يَدُلُّ عَلَى كَثرَةِ العَدَدِ المُبهَمِ يُبَيِّنُهُ تَمِيزٌ مَجرُورٌ بِـ(مِن))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَأَيِّن مِن آيَةٍ فِي السَّماواتِ وَالأَرضِ يَمُرُّونَ عَلَيها وَهُم عَنها مُعرِضُونَ) [يوسف: ١٠٥] قال: (وكأين اسم يدل على كثرة العدد المبهم يبينه تمييز مجرور ب من. وقد تقدم عند قوله تعالى: (وَكَأَيِّن مِن نبيء قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) في سورة آل عمران [١٤٦]) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَأَيِّن مِن نبيء قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) [آل عمران: ١٤٦] قال: («وكأين» كلمة بمعنى التكثير، قيل: هي بسيطة موضوعة للتكثير، وقيل: هي مركبة من كاف التشبيه وأي الاستفهامية وهو قول الخليل وسيبويه، وليست (أي) هذه استفهاما حقيقيا، ولكن المراد منها تذكير المستفهم بالتكثير، فاستفهامها مجازي، ونونها في الأصل تنوين، فلما ركبت وصارت كلمة واحدة جعل تنوينها نونا وبنيت. والأظهر أنها بسيطة وفيها لغات أربع، أشهرها في النثر كأين بوزن كعين (هكذا جرت عادة اللغويين والنحاة إذا وزنوا الكلمات المهموزة أن يعوضوا عن حرف الهمزة بحرف العين لئلا تلتبس الهمزة بالألف أو الياء التي

---

(١). روح المعاني ٦: ٤٣٨.

(٢). التحرير والتنوير ١٣: ٦٣.

تكتب في صورة إحداهما)، وأشهرها في الشعر كائن بوزن اسم فاعل كان، وليست باسم فاعل خلافا للمبرد، بل هي مخفف كأين.

ولهم في كيفية تخفيفها توجيهات أصلها قول الخليل لما كثر استعمالها تصرف فيها العرب بالقلب والحذف في بعض الأحوال. قلت: وتفصيله يطول. وأنا أرى أنهم لما راموا التخفيف جعلوا الهمزة ألفا، ثم التقى ساكنان على غير حده، فحذفوا الياء الساكنة فبقيت الياء المكسورة فشابهت اسم فاعل (كان) فجعلوها همزة كالياء التي تقع بعد ألف زائدة، وأكثر ما وقع في كلام العرب هو كأين لأنها أخف في النظم وأسعد بأكثر الموازين في أوائل الأبيات وأواسطها بخلاف كائن، قال الزجاج: اللغتان الجيدتان كأين وكائن.

والتكثير المستفاد من كأين واقع على تمييزها وهو لفظ (نبيء) فيحتمل أن يكون تكثيرا بمعنى مطلق العدد، فلا يتجاوز جمع القلة، ويحتمل أن يكون تكثيرا في معنى جمع الكثرة، فمنهم من علمناه ومنهم من لم نعلمه، كما قال تعالى: (وَمِنهُم مَن لَم نَقصُص عَلَيكَ) [غَافِر: ٧٨]) [1].

(1). باختصار من: التحرير والتنوير ٤: ١١٦.

١١. قاعدة: ((كَأَيِّن) تُشَارِكُ (كَم) في خمسة أمور: الإبهام والافتقار إلى التَّمييزِ، والبناء، ولزوم التَّصديرِ، وإفادة التَّكثيرِ وهو الغالبُ، والاستفهامُ وهو نادرٌ)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَأَيِّن مِن نبيء قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) [آل عمران: ١٤٦] قال: (واختلف في- أي- هذه فقيل: هي أي التي في قولهم: أي الرجال، وقال ابن جني: إنها مصدر أوى يأوي إذا انضم واجتمع وأصله أوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت وأدغمت مثل- طي وشي- وحدث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من (كم) كما حدث في كذا بعد التركيب معنى آخر- فكم وكأين- بمعنى واحد.

قالوا: وتشاركها في خمسة أمور: الإبهام والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير وإفادة التكثير وهو الغالب والاستفهام وهو نادر، ولم يثبته إلا ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك، واستدل عليه بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود رضي الله تعالى عنهما: كائن تقرأ سورة الأحزاب آية فقال: ثلاثا وسبعين، وتخالفها في خمسة أمور أيضا، أحدها أنها مركبة في المشهور وكم بسيطة فيه خلافا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده نص سيبويه على عدم اللزوم، ومن ذلك قوله:

اطرد اليأس بالرجاء «فكائن ... ألما حم يسره بعد عسره»

والثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور.

والرابع: أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بكائن تبيع الثوب.

والخامس أن خبرها لا يقع مفرداً، وقالوا: إن بينها وبين- كذا- موافقة ومخالفة أيضاً فتوافقها -كذا- في أربعة أمور: التركيب والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز، وتخالفها في ثلاثة أمور: الأول أنها ليس لها الصدر تقول: قبضت كذا وكذا درهما، الثاني أن تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح.

ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة، وبقوله: كذا دراهم ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهما أحد عشر، وبقوله: كذا درهما عشرون، وبقوله: كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذا التفصيل -غير مسألتي الإضافة- المبرد والأخفش والسيرافي وابن عصفور، ووهم ابن السيد في نقل الإجماع على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه، الثالث أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفا عليها كقوله:

عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرا ... «كذا وكذا لطفا به نسي الجهد»

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما، وذكر ابن مالك أنه مسموع لكنه قليل قاله ابن هشام) [1].

([1]). روح المعاني ٢: ٢٩٤.

١٢. قاعدة: (التَّرْكِيبُ الأَكثَرُ الأَفصَحُ هو تَقدِيمُ المُفَضَّلِ عَلَيهِ عَلَى التَّمييزِ، وَتَقدِيمُ التَّمييزِ عَلَى المُفَضَّلِ أَيضاً فَصِيحٌ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله جلَّ وعلا: (قُل هَل أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللهِ مَن لَعَنَهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيهِ) [المائدة: ٦٠] قال: (وقرأ النخعي وابن وثاب: أنبئكم من أنبأ، وابن بريدة، والأعرج، ونبيح، وابن عمران: مثوبة كمعورة. والجمهور: من نبأ ومثوبة كمعونة. وتقدم توجيه القراءتين في لمثوبة من عند الله «٢» وانتصب مثوبة هنا على التمييز، وجاء التركيب الأكثر الأفصح من تقديم المفضل عليه على التمييز كقوله: (وَمَن أَصدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثاً) [النساء: ٨١] وتقديم التمييز على المفضل أيضا فصيح كقوله: (وَمَن أَحسَنُ قَولاً مِمَّن دَعا إِلَى اللهِ) [فصلت: ٣٣]، وهذه المثوبة هي في الحشر يوم القيامة. فإن لوحظ أصل الوضع فالمعنى مرجوعا، ولا يدل إذ ذاك على معنى الإحسان. وإن لوحظ كثرة الاستعمال في الخير والإحسان، فوضعت المثوبة هنا موضع العقوبة على طريقة بينهم في: «تحية بينهم ضرب وجيع»، (فَبَشِّرهُم بِعَذابٍ أَلِيمٍ) آل عمران: ٢١) [١].

---

(١). البحر المحيط ٤: ٣٠٦.

١٣. قاعدة: (الضَّميرُ واسمُ الإشارةِ إذا كانا مبهمَين يَجيءُ التَّمييزُ عنهما، والعاملُ هما لتماميهما بنفسهما حيث يَمتنعُ إضافتُهما، وإذا كانا معلومَين فالتَّمييزُ عن النِّسبةِ)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً) [البقرة: ٢٦] قال: (ومَثَلاً نصب على التمييز عن نسبة الاستغراب ونحوه إلى المشار إليه. وقد ذكر الرضي –والعهدة عليه– أن الضمير واسم الإشارة إذا كانا مبهمين يجيء التمييز عنهما، والعامل هما لتماميهما بنفسهما حيث يمتنع إضافتهما، وإذا كانا معلومين فالتمييز عن النسبة، ويحتمل أن يكون حالا من اسم الله تعالى أو من هذا أي ممثلاً أو ممثلاً به أو بضربه) [١].

(١) . روح المعاني ١: ٢١١.

المبحث الثاني: قواعد في أنواع التمييز

١٤. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: تمييزُ النِّسبَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَتَمَّت كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدقاً وَعَدلاً لَا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ) [الأنعام: ١١٥] قال: (وانتصب صدقاً وعدلاً على الحال، عند أبي علي الفارسي، بتأويل المصدر باسم الفاعل، أي صادقة وعادلة، فهو حال من كلمات وهو المناسب لكون التمام بمعنى التحقق، وجعلهما الطبري منصوبين على التمييز، أي تمييز النسبة، أي تمت من جهة الصدق والعدل، فكأنه قال: تم صدقها وعدلها، وهو المناسب لكون التمام بمعنى بلوغ الشيء أحسن ما يطلب من نوعه. وقال ابن عطية: هذا غير صواب. وقلت: لا وجه لعدم تصويبه) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (كَبُرَت كَلِمَةً تَخرُجُ مِن أَفواهِهِم إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً) [الكهف: ٥] قال: (وفعل كبرت- بضم الباء-. أصله: الإخبار عن الشيء بضخامة جسمه، ويستعمل مجازا في الشدة والقوة في وصف من الصفات المحمودة والمذمومة على وجه الاستعارة، وهو هنا مستعمل في التعجيب من كبر هذه الكلمة في الشناعة بقرينة المقام.

ودل على قصد التعجيب منها انتصاب كلمة على التمييز إذ لا يحتمل التمييز هنا معنى غير أنه تمييز نسبة التعجيب، ومن أجل هذا مثلوا بهذه الآية لورود فعل الأصلي والمحول لمعنى المدح والذم في معنى نعم وبئس بحسب المقام. والضمير في قوله: كبرت يرجع إلى الكلمة التي دل عليها التمييز) [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ٨: ١٩.

(٢). التحرير والتنوير ١٥: ٢٥٢.

وعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ بَعَثناهُم لِنَعلَمَ أَيُّ الحِزبَينِ أَحصى لِما لَبِثُوا أَمَداً) [الكهف: ١٢] قال: (ف (أي) اسم استفهام مبتدأ وهو معلق لفعل لنعلم عن العمل، وأحصى خبر عن (أي) وأمدا تمييز لاسم التفصيل تمييز نسبة، أي نسبة التفضيل إلى موصوفه كما في قوله: (أَنَا أَكثَرُ مِنكَ مَالا) [الكهف: ٣٤] . ولا يريبك أنه لا يتضح أن يكون هذا التمييز محولاً عن الفاعل لأنه لا يستقيم أن تقول: أفضل أمده، إذ التحويل أمر تقديري يقصد منه التقريب) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (فَلينَظُر أَيُّها أَزكى طَعاماً) [الكهف: ١٩] قال: (وانتصب طعاما على التمييز لنسبة (أزكى) إلى (أي)) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَقُل عَسى أَن يَهدِيَنِ رَبِّي لِأَقرَبَ مِن هَذَا رَشَداً) [الكهف: ٢٤] قال: (وانتصب (رَشَداً) على تمييز نسبة التفضيل من قوله: لأقرب من هذا.

ويجوز أن يكون منصوبا على أنه مفعول مطلق مبين لنوع فعل أن يهدين؛ لأن الرشد نوع من الهداية، ف(عسى) مستعملة في الرجاء تأدُّباً) [٣].

وعند قوله جلَّ وعلا: (أَنَا أَكثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) [الكهف: ٣٤] قال: (وانتصب نفرا على تمييز نسبة أعز إلى ضمير المتكلم) [٤].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَئِن رُدِدتُ إِلى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيراً مِنها مُنقَلَباً) [الكهف: ٣٦] قال: (وانتصب منقلبا على تمييز نسبة الخبر. والمنقلب: المكان الذي ينقلب إليه، أي يرجع) [١].

---

(١) . التحرير والتنوير ١٥: ٢٧٠.

(٢) . التحرير والتنوير ١٥: ٢٨٥.

(٣) . التحرير والتنوير ١٥: ٢٩٩.

(٤) . التحرير والتنوير ١٥: ٣٢٠.

وعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّما إِلهُكُمُ اللهُ الَّذِي لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيءٍ عِلماً) [طه: ٩٨] قال: (وانتصب علما على أنه تمييز نسبة السعة إلى الله تعالى، فيؤول المعنى: وسع علمه كل شيء بحيث لا يضيق علمه عن شيء، أي لا يقصر عن الاطلاع على أخفى الأشياء، كما أفاده لفظ (كل) المفيد للعموم. وتقدم قريب منه عند قوله: (وَسِعَ كُرسِيُّهُ السَّماواتِ وَالأَرضَ) في سورة البقرة [٢٥٥]) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (حَتَّى إِذا جاؤُوا قالَ أَكَذَّبتُم بِآياتِي وَلَم تُحِيطُوا بِها عِلماً) [النمل: ٨٤] قال: (وجملة (وَلَم تُحِيطُوا بِها عِلماً) في موضع الحال، أي كذبتم دون أن تحيطوا علما بدلالة الآيات. وانتصب علما على أنه تمييز نسبة تحيطوا، أي لم يحط علمكم بها، فعدل عن إسناد الإحاطة إلى العلم إلى إسنادها إلى ذوات المخاطبين ليقع تأكيد الكلام بالإجمال في الإسناد ثم التفصيل بالتمييز) [٣].

وعند قوله جلَّ وعلا: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكاءُ مُتَشاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ هَل يَستَوِيانِ مَثَلاً) [الزمر: ٢٩] قال: (والاستفهام في قوله: هل يستويان يجوز أن يكون تقريريا، ويجوز أن يكون إنكاريا، وجيء فيه ب- هل لتحقيق التقرير أو الإنكار. وانتصب مثلا على التمييز لنسبة يستويان.

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ٣٢١.

(٢). التحرير والتنوير ١٦: ٣٠١.

(٣). التحرير والتنوير ٢٠: ٤١.

والمثل: الحال. والتقدير: هل يستوي حالاهما، والاستواء يقتضي شيئين فأكثر، وإنما أفرد التمييز المراد به الجنس، وقد عرف التعدد من فاعل يستويان ولو أسند الفعل إلى ما وقع به التمييز لقيل: هل يستوي مثلاهما) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (الَّذِينَ يَحمِلُونَ العَرشَ وَمَن حَولَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمدِ رَبِّهِم وَيُؤمِنُونَ بِهِ وَيَستَغفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنا وَسِعتَ كُلَّ شَيءٍ رَحمَةً وَعِلماً فَاغفِر لِلَّذِينَ تابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِم عَذابَ الجَحِيمِ) [غافر: ٧] قال: (وجيء في وصفه تعالى بالرحمة الواسعة والعلم الواسع بأسلوب التمييز المحول عن النسبة لما في تركيبه من المبالغة بإسناد السعة إلى الذات ظاهرا حتى كأن ذاته هي التي وسعت، فذلك إجمال يستشرف به السامع إلى ما يرد بعده فيجيء بعده التمييز المبين لنسبة السعة أنها من جانب الرحمة وجانب العلم، وهي فائدة تمييز النسبة في كلام العرب، لأن للتفصيل بعد الإجمال تمكينا للصفة في النفس، كما في قوله تعالى: (وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيباً) [مريم: ٤] . والمراد أن الرحمة والعلم وسعا كل موجود، الآن، أي في الدنيا وذلك هو سياق الدعاء كما تقدم آنفا، فما من موجود في الدنيا إلا وقد نالته قسمة من رحمة الله سواء في ذلك المؤمن والكافر والإنسان والحيوان) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (فَأَهلَكنا أَشَدَّ مِنهُم بَطشاً وَمَضى مَثَلُ الأَوَّلِينَ) [الزخرف: ٨] قال: (وانتصب بطشا على التمييز لنسبة الأشدية) [3].

---

(1) . التحرير والتنوير ٢٣: ٤٠٢.

(2) . التحرير والتنوير ٢٤: ٩١.

(3) . التحرير والتنوير ٢٥: ١٦٧.

وعند قوله جلَّ وعلا: (كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) [الصف: ٣] قال: (وانتصب (مقتاً) على التمييز لجهة الكبر. وهو تمييز نسبة. والتقدير: كبر ممقوتاً قولكم ما لا تفعلونه.

ونظم هذا الكلام بطريقة الإجمال ثم التفصيل بالتمييز لتهويل هذا الأمر في قلوب السامعين لكون الكثير منهم بمظنة التهاون في الحيطة منه حتى وقعوا فيما وقعوا يوم أحد) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (أَأَنتُم أَشَدُّ خَلقاً أَمِ السَّماءُ بَناها) [النازعات: ٢٧] قال: (و(أشد): اسم تفضيل، والمفضل عليه محذوف يدل عليه قوله أم السماء ومعنى أشد أصعب، وخلقا مصدر منتصب على التمييز لنسبة الأشدية إليهم، أي أشد من جهة خلق الله إياكم أشد أم خلقه السماء، فالتمييز محول عن المبتدأ) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَداوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا اليَهُودَ وَالَّذِينَ أَشرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقرَبَهُم مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قالُوا إِنَّا نَصارى) [المائدة: ٨٢] قال: (وانتصب عداوة على تمييز نسبة أشد إلى الناس، ومثله انتصاب مودة) [٣].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَتَوَكَّل عَلَى اللهِ وَكَفى بِاللهِ وَكِيلاً) [الأحزاب: ٣] قال: (وقوله: (وكيلاً) تمييز نسبة، أي: كفى الله وكيلاً، أي وكالته، وتقدم نظيره في قوله: (وَتَوَكَّل عَلَى اللهِ وَكَفى بِاللهِ وَكِيلاً) في سورة النساء) [٤].

---

(١). التحرير والتنوير ٢٨: ١٧٥.

(٢). التحرير والتنوير ٣٠: ٨٤.

(٣). التحرير والتنوير ٧: ٦.

(٤). التحرير والتنوير ٢١: ٢٥٣.

١٥. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: التَّمييزُ المُحَوَّلُ عَنِ الفَاعِلِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِنهُ نَفساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً) [النساء: ٤] قال السمين الحلبي: (قوله: «نَفساً» منصوب على التمييز، وهو هنا منقولٌ من الفاعل، إذ الأصل: فإن طابَت أنفسُهُنَّ، ومثله: (واشتعل الرأس شَيباً) [مريم: ٤]، وهذا منصوب عن تمام الكلام. وجِيء بالتمييز هنا مفرداً، وإن كان قبلَه جمعٌ لعدمِ اللبسِ، إذ من المعلوم أنَّ الكلَّ لَسنَ مشتركاتٍ في نفس واحدة، ومثله: «قَرَّ الزيدون عيناً» ويجوز «أنفساً» و «أعيناً») [١].

وعند قوله تعالى: (آباؤُكُم وَأَبناؤُكُم لَا تَدرُونَ أَيُّهُم أَقرَبُ لَكُم نَفعاً) [النساء: ١١] قال السمين الحلبي: (وانتصبَ «نفعاً» على التمييز من «أقرب»، وهو منقول من الفاعلية، واجبُ النصب، لأنه متى وقع تمييزُ بعد أَفعلِ التفضيل: فإن صَحَّ أَن يصاغَ منها فعلٌ مسندٌ إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجب النصب كهذه الآية، إذ يصح أن يقال: أيُّهم قَرُبَ لكم نَفعُه، وإن لم يصِحَّ ذلك وجَبَ جَرُّه نحو: «زيد أحسنُ فقيه» بخلاف «زيد أحسنُ فقهاً» وهذه قاعدةٌ مفيدة. و «لكم» متعلق ب «أقرب») [٢].

وعند قوله تعالى: (قَد شَغَفَهَا) [يوسف: ٣٠] قال: (هذه الجملةُ يجوز أن تكون خبراً ثانياً، وأن تكونَ مستأنفة، وأن تكونَ حالاً: إمَّا من فاعل «تُراوِدُ»

---

(١). الدر المصون ٣: ٥٧٣.

(٢). الدر المصون ٣: ٦٠٥.

وإمَّا مِن مفعوله. و «حبَّاً» تمييزٌ، وهو منقولٌ من الفاعلية، والأصل: قد شَغَفها حبُّه) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَواعَدنا مُوسى ثَلاثِينَ لَيلَةً وَأَتمَمناها بِعَشرٍ فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَربَعِينَ لَيلَةً) [الأعراف: ١٤٢] ذكر أن في نصب (أربعين) أوجهاً قال: (الرابع: أن ينتصب على التمييز. قال الشيخ: «والأصل:» فتمَّ أربعون ميقاتُ ربه «ثم أسند التمام إلى ميقات، وانتصب» أربعون «على التمييز، فهو منقولٌ من الفاعلية» يعني فيكون كقولِه: (واشتعل الرأس شَيباً) [مريم: ٤]) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَيفَ تَصبِرُ عَلى مَا لَم تُحِط بِهِ خُبراً) [الكَهف: ٦٨] (قوله: (خُبراً) فيه وجهان، أحدُهما: أنه تمييزٌ لقولِه «تُحِط» وهو منقولٌ مِنَ الفاعليةِ، إذ الأصل: مما لم يُحِط به خَبَرُك) [3].

وعند قوله تعالى: (وَقَرِّي عَيناً) [مريم: ٢٦] قال: («عَيناً» نصبٌ على التمييز منقولٌ من الفاعل، إذ الأصلُ: لِتَقَرَّ عينُك) [4].

وعند قوله جلَّ وعلا: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكاءُ مُتَشاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ هَل يَستَوِيانِ مَثَلاً) [الزمر: ٢٩] قال: (قوله: «مَثَلاً» منصوبٌ على التمييزِ المنقولِ من الفاعليةِ، إذ الأصلُ: هل يَستَوي مَثَلُهما. وأُفرد التمييزُ لأنه مقتصرٌ عليه أولاً في قولِه: (ضَرَبَ الله مَثَلاً)) [5].

---

(١). الدر المصون ٦: ٤٧٥.

(٢). الدر المصون ٥: ٤٤٧.

(٣). الدر المصون ٧: ٥٢٦.

(٤). الدر المصون ٧: ٥٨٩.

(٥). الدر المصون ٩: ٤٢٦.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَأَنَّهُ تَعالى جَدُّ رَبِّنا مَا اتَّخَذَ صاحِبَةً وَلا وَلَداً) [الجن: ٣] قال: (رَبُّنا: مرفوعٌ. ووجهُ ذلك أَن ينتصِبَ (جَدّاً) على التمييز، و(رَبُّنا) فاعلٌ ب (تعالى) وهو المنقولُ مِن الفاعليةِ، إذ التقديرُ: تعالى جَدُّ رَبِّنا، ثم صار تعالى ربُّنا جَدّاً، أي: عَظَمةً نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، أي: عَرَقُ زيدٍ) [(١)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَما يَكُونُ لَنا أَن نَعُودَ فِيها إِلَّا أَن يَشاءَ اللهُ رَبُّنا وَسِعَ رَبُّنا كُلَّ شَيءٍ عِلماً) [الأعراف: ٨٩] قال ابن عاشور: (وانتصب علماً على التمييز المحول عن الفاعل لقصد الإجمال ثم التفصيل للاهتمام) [(٢)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (لَوِ اطَّلَعتَ عَلَيهِم لَوَلَّيتَ مِنهُم فِراراً وَلَمُلِئتَ مِنهُم رُعباً) [الكهف: ١٨] قال: (وانتصب رعبا على تمييز النسبة المحول عن الفاعل في المعنى؛ لأن الرعب هو الذي يملأ، فلما بني الفعل إلى المجهول لقصد الإجمال ثم التفصيل صار ما حقه أن يكون فاعلاً تمييزاً. وهو إسناد بديع حصل منه التفصيل بعد الإجمال، وليس تمييزا محولا عن المفعول كما قد يلوح بادئ الرأي) [(٣)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (الَّذِينَ يُحشَرُونَ عَلى وُجُوهِهِم إِلى جَهَنَّمَ أُولئِكَ شَرٌّ مَكاناً وَأَضَلُّ سَبِيلاً) [الفرقان: ٣٤] قال: (وسبيلاً: تمييز محول عن الفاعل، فأصله: وضل سبيلهم. وإسناد الضلال إلى السبيل في التركيب المحول عنه مجاز عقلي لأن السبيل سبب ضلالهم) [(٤)].

---

(١). الدر المصون ١٠: ٤٨٦.

(٢). التحرير والتنوير ٩: ١١.

(٣). التحرير والتنوير ١٥: ٢٨٣.

(٤). التحرير والتنوير ١٩: ٢٤.

وعند قوله جلَّ وعلا: (الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي آياتِ اللهِ بِغَيرِ سُلطانٍ أَتاهُم كَبُرَ مَقتاً عِندَ اللهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذلِكَ يَطبَعُ اللهُ عَلى كُلِّ قَلبِ مُتَكَبِّرٍ) [غافر: ٣٥] قال: (ففاعل كبر ضمير الجدال المأخوذ من يجادلون على طريقة قوله: (اعدِلُوا هُوَ أَقرَبُ لِلتَّقوى) [المائدة: ٨].

ومقتاً تمييز للكبر وهو تمييز نسبة محول عن الفاعل، والتقدير: كبر مقت جدالهم) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (لَأَنتُم أَشَدُّ رَهبَةً فِي صُدُورِهِم مِنَ اللهِ) [الحشر: ١٣] قال: (وإسناد أشد إلى ضمير المسلمين المخاطبين إسناد سببي كأنه قيل: لرهبتكم في صدورهم أشد من رهبة فيها. فالرهبة في معنى المصدر المضاف إلى مفعوله، وكل مصدر لفعل متعد يحتمل أن يضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله، ولذلك فسره الزمخشري بأشد مرهوبية.

ومن الله هو المفضل عليه، وهو على حذف مضاف، أي من رهبة الله، أي من رهبتهم الله كما قال النابغة:

وَقَد خِفتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي ... عَلَى وَعلٍ فِي ذِي المَطَارَةِ عَاقِلِ

أي على مخافة وعل.

وهذا تركيب غريب النسج بديعه. والمألوف في أداء مثل هذا المعنى أن يقال: لرهبتهم منكم في صدورهم أشد من رهبتهم من الله، فحول عن هذا النسج إلى النسج الذي حبك عليه في الآية، ليتأتى الابتداء بضمير المسلمين اهتماما به وليكون متعلق الرهبة ذوات المسلمين لتوقع بطشهم وليأتي التمييز المحول عن الفاعل لما فيه من خصوصية الإجمال مع التفصيل كما تقرر في خصوصية قوله تعالى: (وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيباً) [مريم: ٤] دون: واشتعل شيب

([1]). التحرير والتنوير ٢٤: ١٤٣.

رأسي. وليتأتى حذف المضاف في تركيب من الله، إذ التقدير: من رهبة الله لأن حذفه لا يحسن إلا إذا كان موقعه متصلا بلفظ رهبة، إذ لا يحسن أن يقال: لرهبتهم أشد من الله) [1].

١٦. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: التَّمييزُ المُحَوَّلُ عَنِ المَفعُولِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (لَا يَأْلُونَكُم خَبالاً) [آل عمرَان: ١١٨] ذكر أنه اختُلِف في نصب «خَبالاً» على أوجهٍ قال: (الثالث: أن ينتصبَ على التمييز، وهو حينئذٍ تمييز منقول من المفعولية، والأصلُ: لا يألون خبالكم أي: في خبالكم: ثم جُعِل الضميرُ المضاف إليه مفعولاً بعد إسقاط الخافض، فنُصِب «الخبال» الذي كان مضافاً تمييزاً، ومثله قولُه تعالى: (وَفَجَّرنَا الأرض عُيُوناً) [القمر: ١٢] أي: «عيون الأرضِ» فَفُعِلَ به ما تقدَّم، ومثلُه في الفاعلية: (واشتعل الرأس شَيباً) [مريم: ٤] الأصل: «شيبُ الرأس».

وهذا عند مَن يُثبت كونَ التمييز منقولاً من المفعوليةِ. وقد مَنَعَه بعضُهم، وتأوَّل قولَه تعالى: (وَفَجَّرنَا الأرض عُيُوناً) على أنَّ «عيوناً» بدلُ بعضٍ من كل، وفيه حَذفُ العائدِ أي: عيوناً منها. وعلى هذا التخريجِ يجوزُ أَن يكونَ «خبالاً» بدلَ اشتمال من «كم»، والضميرُ أيضاً محذوفٌ أي: «خبالاً منكم» وهذا وجه رابع) [2].

---

(١). التحرير والتنوير ٢٨: ١٠٢.

(٢). الدر المصون ٣: ٣٦٣.

عند قوله جلَّ وعلا: (وَتِلكَ حُجَّتُنا آتَيناها إبراهِيمَ عَلى قَومِهِ نَرفَعُ دَرَجاتٍ مَن نَشاءُ) [الأنعام: ٨٣] ذكر قراءة أهل الكوفة «درجات» بالتنوين وكذا التي في يوسف، والباقون بالإضافة فيهما، فقراءة الكوفيين يحتمل نَصبُ «درجات» فيها من خمسة أوجه قال: (الرابع: أن ينتصبَ على التمييز، ويكون منقولاً من المفعولية، فيؤول إلى قراءة الجماعة إذ الأصل: (نَرفَعُ دَرَجَاتِ مَن نَّشَاءُ) بالإضافة ثم حُوِّل كقوله: (وَفَجَّرنَا الأرض عُيُوناً) [القمر: ١٢] أي: عيون الأرض. الخامس: أنها منتصبةٌ على الحال وذلك على حذف مضاف أي: ذوي درجات. ويشهد لهذه القراءةِ قولُه تعالى: (وَرَفَعَ بَعضَكُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ) [الأنعام: ١٦٥] (وَرَفَعنَا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ) [الزخرف: ٣٢] (وَرَفَعَ بَعضَهُم دَرَجَاتٍ وَآتَينَا عِيسَى) [البقرة: ٢٥٣]) [1].

١٧. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: المُحَوَّلُ عَنِ المُبتَدَأ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والسمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ قَسَت قُلُوبُكُم مِن بَعدِ ذلِكَ فَهِيَ كَالحِجارَةِ أَو أَشَدُّ قَسوَةً) [البقرة: ٧٤] قال أبو حيان: (وانتصاب قسوة على التمييز، وهو من حيث المعنى تقتضيه الكاف ويقتضيه أفعل التفضيل، لأن كلا منهما ينتصب عنه التمييز. تقول: زيد كعمروا حلما، وهذا التمييز منتصب بعد أفعل التفضيل، منقول من المبتدأ، وهو نقل غريب، فتؤخر هذا التمييز وتقيم ما كان مضافا إليه مقامه.

---

(١). الدر المصون ٥: ٢٦.

تقول: زيد أحسن وجها من عمرو، وتقديره: وجه زيد أحسن من وجه عمرو، فأخرت وجها وأقمت ما كان مضافا مقامه، فارتفع بالابتداء، كما كان وجه مبتدأ، ولما تأخر أدى إلى حذف وجه من قولك: من وجه عمرو، وإقامة عمرو مقامه، فقلت: من عمرو، وإنما كان الأصل ذلك، لأن المتصف بزيادة الحسن حقيقة ليس الرجل إنما هو الوجه، ونظير هذا: مررت بالرجل الحسن الوجه، أو الوجه أصل هذا الرفع، لأن المتصف بالحسن حقيقة ليس هو الرجل إنما هو الوجه، وإنما أوضحنا هذا، لأن ذكر مجيء التمييز منقولا من المبتدأ غريب، وأفرد أشد، وإن كانت خبرا عن جمع، لأن استعمالها هنا هو بمن، لكنها حذفت، وهو مكان حسن حذفها، إذ وقع أفعل التفضيل خبرا عن المبتدأ) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ) [آل عمران: ١٦٥] قال: (وانتصاب حبا على التمييز، وهو من التمييز المنقول من المبتدأ تقديره: حبهم لله أشد من حب أولئك لله، أو لأندادهم، على اختلاف القولين) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (صِبغَةَ اللهِ وَمَن أَحسَنُ مِنَ اللهِ صِبغَةً وَنَحنُ لَهُ عابِدُونَ) [البقرة: ١٣٨] قال السمين الحلبي: (و «صبغةً» نصبٌ على التمييز مِن أَحسَنُ، وهو من التمييز المنقولِ من المبتدأ والتقديرُ: ومَن صِبغَتُه أحسنُ مِن صبغةِ الله، فالتفضيلُ إنَّما يَجري بين الصبغتينِ لا بينَ الصابغين. وهذا غريبٌ أعني كَونَ التمييزِ منقولاً من المبتدأ) [3].

---

(١). البحر المحيط ١: ٤٢٤.

(٢). البحر المحيط ٢: ٨٨.

(٣). الدر المصون ٢: ١٤٤.

وقال ابن عاشور: (والاستفهام في قوله: (وَمَن أَحسَنُ مِنَ اللهِ صِبغَةً) إنكاري ومعناه لا أحسن من الله في شأن صبغته، فانتصب (صبغة) على التمييز، تمييز نسبة محول عن مبتدأ ثان يقدر بعد (من) في قوله: ومن أحسن والتقدير ومن صبغته أحسن من الله أي من صبغة الله قال أبو حيان في «البحر المحيط» : وقل ما ذكر النحاة في التمييز المحول عن المبتدأ.

وقد تأتي بهذا التحويل في التمييز إيجاز بديع إذ حذف كلمتان بدون لبس فإنه لما أسندت الأحسنية إلى من جاز دخول من التفضيلية على اسم الجلالة بتقدير مضاف لأن ذلك التحويل جعل ما أضيفت إليه صبغة هو المحكوم عليه بانتفاء الأحسنية فعلم أن المفضل عليه هو المضاف المقدر أي ومن أحسن من صبغة الله) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيّاً) [مريم: ٦٩] قال: (و(عَلَى الرحمن) متعلقٌ ب (أشدُّ)، و(عِتِيّاً) منصوبٌ على التمييز، وهو مُحَوَّلٌ عن المبتدأ، إذ التقديرُ: أيُّهم هو عتوُّه أشدُّ) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٧٤٥.

(٢) . الدر المصون ٧: ٦٢٤.

المبحث الثالث: قواعد في ((نِعمَ) وَ(بِئسَ) والتمييز

١٨. قاعدة: (قد يكون التمييزُ مُفَسِّراً لِاسمِ (بِئسَ) المَحذُوفِ لِقَصدِ الِاستِغنَاءِ عَنهُ بِالتَّمييزِ عَلَى طَرِيقَةِ الإِجمَالِ ثُمَّ التَّفصِيلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَولِياءَ مِن دُونِي وَهُم لَكُم عَدُوٌّ بِئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) [الكهف: ٥٠] قال: (وجملة (بِئسَ لِلظَّالِمِينَ) بدلا مستأنفة لإنشاء ذم إبليس وذريته باعتبار اتخاذ المشركين إياهم أولياء، أي بئس البدل للمشركين الشيطان وذريته، فقوله: بدلا تمييز مفسر لاسم (بئس) المحذوف لقصد الاستغناء عنه بالتمييز على طريقة الإجمال ثم التفصيل) [١].

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ٣٤٢.

١٩. قاعدة: (بِئسَمَا مُرَكَّبٌ مِن (بِئسَ) وَ (مَا) الزَّائِدَةِ، وَفِي (مَا) المُتَّصِلَةِ بِهِمَا مَذَاهِبُ أَحَدُهَا أَنَّهَا مَعرِفَةٌ تَامَّةٌ أَي تُفَسَّرُ بِاسمٍ مُعَرَّفٍ بِلَامِ التَّعرِيفِ وَغَيرُ مُحتَاجَةٍ إِلَى صِلَةٍ احتِرَازاً عَن (مَا) المَوصُولَةِ، وَالآخَرُ أَنَّهَا مَوصُولَةٌ، وَهَذَانِ هُمَا أَوضَحُ الوُجُوهِ، فَإِذَا وَقَعَت بَعدَهَا (مَا) وَحدَهَا كَانَت (مَا) مَعرِفَةً تَامَّةً، وَإِن وَقَعَت بَعدَ مَا جُمَلَةٌ تَصلُحُ لِأَن تَكُونَ صِلَةً كَانَت (مَا) مَعرِفَةً نَاقِصَةً أَي مَوصُولَةً).

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (بِئسَمَا اشتَرَوا بِهِ أَنفُسَهُم أَن يَكفُرُوا بِما أَنزَلَ اللهُ) [البقرة: ٩٠] قال السمين الحلبي: (أمَّا، «ما» الواقعةُ بعدَها كهذه الآيةِ: فاختلف النحويون فيها اختلافاً كثيراً، واضطربت النقولُ عنهم اضطراباً شديداً، فاختلفوا: هَل لها محلٌّ من الإعراب أم لا؟ فذهبَ الفراء إلى أنها مع «بِئسَ» شيءٌ واحد رُكِّبَ تركيبَ حَبَّذا» نَقَلَه ابنُ عطية، ونَقَلَ عنه المهدوي أنه يُجَوِّز أن تكونَ «ما» مع بئسَ بمنزلة كُلَّما، فظاهرُ هذين النقلين أنها لا محلَّ لها. وذهب الجمهورُ إلى أنَّ لها مَحَلاً، ثم اختلفوا: محلُّها رفعٌ أو نصبٌ؟ فذهب الأخفشُ إلى أنها في محلِّ نصبٍ على التمييزِ والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ صفةً لها، وفاعلُ بئس مضمرٌ تُفَسِّرُه «ما»، والمخصوصُ بالذمِّ هو قولُه: (أَن يَكفُرُوا) لأنه في تأويلِ مصدرٍ، والتقدير: بِئسَ هو شيئاً اشتَروا به كفرُهم، وبه قال الفارسي في أحدِ قوليه، واختاره الزمخشري، ويجوزُ على هذا أن يكونَ المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً، و«اشتَرَوا» صفةً له في محلِّ رفعٍ تقديرُه: بئس شيئاً شيءٌ أو كفرٌ اشتروا به، كقولِه:

لِنعمَ الفتى أَضحَى بأَكنافِ حَائِل ...

أي: فتىً أَضحى، و (أَن يَكفُرُوا) بدلٌ من ذلك المحذوفِ، أو خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أَن يكفروا. وذهبَ الكسائي إلى أنَّ «ما» منصوبةُ المحلِّ أيضاً،

لكنه قَدَّر بعدها «ما» أخرى موصولةً بمعنى الذي، وجعل الجملةَ مِن قولِه «اشتَرَوا» صلتها، و «ما» هذه الموصولةُ هي المخصوصُ بالذمِّ، والتقديرُ: بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم، فلا محلَّ ل «اشتروا» على هذا، ويكونُ (أَن يَكفُرُوا) على هذا القولِ خبراً لمبتدأ محذوفٍ كما تقدَّم، فتلخَّص في الجملة الواقعةِ بعد «ما» على القولِ بنصبِها ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها صفةٌ لها فتكونُ في محلِّ نصبٍ أو صلةٌ ل «ما» المحذوفةِ فلا محلَّ لها أو صفةٌ للمخصوصِ بالذم فتكونُ في محلِّ رفعٍ وذهب سيبويه إلى أَنَّ موضعَها رفعٌ على أنَّها فاعلُ بئس، فقال سيبويه: هي معرفةٌ تامةٌ، التقديرُ: بئس الشيءُ والمخصوصُ بالذمِّ على هذا محذوفٌ أي شيءٌ اشتَرَوا به أنفَسَهم، وعُزي هذا القولُ أيضاً للكسائي. وذهب الفراء والكسائي أيضاً إلى أنَّ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي والجملةُ بعدَها صلتُها، ونقلَه ابن عطية عن سيبويه، وهو أحدُ قَولَي الفارسي، والتقدير: بئسَ الذي اشتروا به أنفسَهم أَن يكفُروا، فأَن يكفروا هو المخصوصُ بالذمِّ) [1].

وقال ابن عاشور: (وبئسما مركب من (بئس) و (ما) الزائدة. وفي بئس وضدها نعم خلاف في كونهما فعلين أو اسمين والأصح أنهما فعلان. وفي (ما) المتصلة بهما مذاهب أحدها أنها معرفة تامة أي تفسر باسم معرف بلام التعريف وغير محتاجة إلى صلة احترازا عن (ما) الموصولة فقوله: بئسما يفسر ببئس الشيء قاله سيبويه والكسائي. والآخر أنها موصولة قاله الفراء والفارسي وهذان هما أوضح الوجوه فإذا وقعت بعدها (ما) وحدها كانت (ما) معرفة تامة نحو قوله تعالى: (إِن تُبدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) [البقرة: ٢٧١] أي نعم الشيء هي وإن وقعت بعد ما جملة تصلح لأن تكون صلة كانت (ما) معرفة ناقصة أي موصولة نحو قوله هنا: بئسما اشتروا به أنفسهم و (ما) فاعل (بئس) .

---

(١) . الدر المصون ١: ٥٠٧.

وقد يذكر بعد بئس ونعم اسم يفيد تعيين المقصود بالذم أو المدح، ويسمى في علم العربية المخصوص وقد لا يذكر لظهوره من المقام أو لتقدم ما يدل عليه فقوله: أن يكفروا هو المخصوص بالذم والتقدير كفرهم بآيات الله، ولك أن تجعله مبتدأ محذوف الخبر أو خبرا محذوف المبتدأ أو بدلا أو بيانا من (ما) وعليه فقوله تعالى: اشتروا إما صفة للمعرفة أو صلة للموصولة وأن يكفروا هو المخصوص بالذم خبر مبتدأ محذوف وذلك على وزان قولك نعم الرجل فلان)[1].

٢٠. قاعدة: (فِعلُ (سَاءَ) يُستَعمَلُ استِعمَالَ (بِئسَ) فَيَعمَلُ عَمَلَ (بِئسَ))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِن يَستَغِيثُوا يُغاثُوا بِماءٍ كَالمُهلِ يَشوِي الوُجُوهَ بِئسَ الشَّرابُ وَساءَت مُرتَفَقاً) [الكهف: ٢٩] قال: (وجملة بئس الشراب مستأنفة ابتدائية أيضا لتشنيع ذلك الماء مشروباً كما شنع مغتسلاً. وفي عكسه الماء الممدوح في قوله تعالى: هَذَا مُغتَسَلٌ بارِدٌ وَشَرابٌ [ص: ٤٢] .

والمخصوص بذم بئس محذوف دل عليه ما قبله. والتقدير: بئس الشراب ذلك الماء.

وجملة (وَساءَت مُرتَفَقاً) معطوفة على جملة (يَشوِي الوُجُوهَ)، فهي مستأنفة أيضا لإنشاء ذم تلك النار بما فيها.

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٦٠٣.

والمرتفق: محل الارتفاق، وهو اسم مكان مشتق من اسم جامد إذ اشتق من المرفق وهو مجمع العضد والذراع. سمي مرفقا لأن الإنسان يحصل به الرفق إذا أصابه إعياء فيتكىء عليه. فلما سمي به العضو تنوسي اشتقاقه وصار كالجامد، ثم اشتق منه المرتفق. فالمرتفق هو المتكأ، وتقدم في سورة يوسف.

وشأن المرتفق أن يكون مكان استراحة، فإطلاق ذلك على النار تهكم، كما أطلق على ما يزاد به عذابهم لفظ الإغاثة، وكما أطلق لى مكانهم السرادق.

وفعل (ساء) يستعمل استعمال (بئس) فيعمل عمل (بئس)، فقوله: (مُرتَفَقاً) تمييز.

والمخصوص بالذم محذوف كما تقدم في قوله: (بِئْسَ الشَّرابُ)) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَن يَكُنِ الشَّيطانُ لَهُ قَرِيناً فَساءَ قَرِيناً) [النساء: ٣٨] قال: (وقوله: (فَساءَ قَرِيناً) جواب الشرط. والضمير المستتر في (ساء) إن كان عائدا إلى الشيطان (فساء) بمعنى بئس، والضمير فاعلها، وقرينا تمييز للضمير، مثل قوله تعالى: (ساءَ مَثَلاً القَومُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا) [الأعراف: ١٧٧]، أي: فساء قريناً له، ليحصل الربط بين الشرط وجوابه، ويجوز أن تبقى (فساء) على أصلها ضد حسن، وترفع ضميرا عائدا على (من) ويكون (قرينا) تمييز نسبة، كقولهم: «ساء سمعا فساء جابة» أي فساء من كان الشيطان قرينه من جهة القرين، والمقصود على كلا الاحتمالين سوء حال من كان الشيطان له قرينا بإثبات سوء قرينه إذ المرء يعرف بقرينه، كما قال عدي بن زيد:

فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي) [2].

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ٣٠٩.

(٢). التحرير والتنوير ٥: ٥٤.

وعند قوله جلَّ وعلا: (خالِدِينَ فِيهِ وَساءَ لَهُم يَومَ القِيامَةِ حِملاً) [طه: ١٠١] قال: (وجملة (وَساءَ لَهُم يَومَ القِيامَةِ حِملاً) حال ثانية، أي ومسوئين به. و (ساء) هنا هو أحد أفعال الذم مثل (بئس) . وفاعل ساء ضمير مستتر مبهم يفسره التمييز الذي بعده وهو حملا. والحمل- بكسر الحاء- اسم بمعنى المحمول كالذبح بمعنى المذبوح.

والمخصوص بالذم محذوف لدلالة لفظ وزرا عليه. والتقدير: وساء لهم حملا وزرهم، وحذف المخصوص في أفعال المدح والذم شائع كقوله تعالى: (وَوَهَبنا لِداوُدَ سُلَيمانَ نِعمَ العَبدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) [ص: ٣٠] أي سليمان هو الأواب) [1].

٢١. قاعدة: («سَاءَ» بمعنى بئسَ، وفاعلُها مُضمَرٌ فيها، وفاعلُ هذا البابِ إذا كان ضميراً يُفَسَّر بما بعده ويُستَغنى عن تثنيتِه وجمعِه وتأنيثِه بتثنيةِ التمييزِ وجمعه وتأنيثه عند البصريين. و«ساءَ» أصلُها التعدّي لمفعولٍ، والمخصوصُ بالذم لا يكون إلا من جنسِ التمييز، والتمييز مفسِّر للفاعلِ فهو هو، فلزم أن يَصدُقَ الفاعلُ والتمييز والمخصوصُ على شيءٍ واحد)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (ساءَ مَثَلاً القَومُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَأَنفُسَهُم كانُوا يَظلِمُونَ) [الأعراف: ١٧٧] قال: («ساء» بمعنى بئس، وفاعلها مضمر فيها و «مثلاً» تمييزٌ مفسِّر له، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ فاعل هذا الباب إذا كان ضميراً يُفَسَّر بما بعده ويُستَغنى عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بتثنية التمييز وجمعه وتأنيثه عند البصريين. وتقدَّم أن «ساءَ» أصلُها التعدّي لمفعولٍ، والمخصوصُ بالذم لا يكون إلا من

---

(١) . التحرير والتنوير ١٦: ٣٠٣.

جنسِ التمييز/، والتمييز مفسِّر للفاعلِ فهو هو، فلزم أن يَصدُقَ الفاعلُ والتمييز والمخصوصُ على شيءٍ واحد. إذا عُرِف هذا فقوله «القوم» غيرُ صادقٍ على التمييز والفاعل، فلا جَرَمَ أنه لا بد من تقدير محذوف: إمَّا من التمييز، وإمَّا من المخصوص، فالأولُ يقدَّر: ساء أصحاب مَثَل، أو أهل مثل القوم، والثاني يُقَدَّر: ساء مَثَلاً مثلُ القوم، ثم حُذِف المضاف في التقديرين وأقيم المضاف إليه مُقامه، وهذه الجملةُ تأكيدٌ للتي قبلها) [1].

وعند قوله تعالى: (إِنَّهُ كانَ فاحِشَةً وَمَقتاً وَساءَ سَبِيلاً) [النساء: ٢٢] قال: (في «ساء» قولان، أحدهما: أنها جارية مَجرى «بئس» في الذم والعمل، ففيها ضميرٌ مبهمٌ يُفَسِّره ما بعده وهو «سبيلاً» والمخصوصُ بالذم محذوف تقديره: «وساء سبيلاً سبيلُ هذا النكاحِ» كقوله: «بِئسَ الشراب» أي: ذلك الماء. والثاني: أنها لا تَجري مَجرى «بِئس» في العمل بل هي كسائر الأفعالِ، فيكونُ فيها ضميرٌ يَعُود على ما عاد عليه الضميرُ في «إنه»، و«سبيلاً» على كلا التقديرين تمييزٌ) [2].

وعند قوله سبحانه: (وَمَن يَكُنِ الشَّيطانُ لَهُ قَرِيناً فَساءَ قَرِيناً) [النساء: ٣٨] قال: (في «ساء» هذه احتمالان أحدهما: أنها نُقِلَت إلى الذمِّ فجرت مجرى «بئس»، ففيها ضميرٌ فاعل لها مفسَّرٌ بالنكرة بعده، وهي «قريناً»، والمخصوصُ بالذم محذوف أي: فساء قريناً هو، وهو عائدٌ: إما على الشيطان وهو الظاهر، وإما على «من» وقد تقدَّم حكمُ نعم وبئس. والثاني: أنها على

---

(١). الدر المصون ٥: ٥١٨.

(٢). الدر المصون ٣: ٦٣٨.

بابها فهي متعدية ومفعولُها محذوفٌ، و «قريناً» على هذا منصوبٌ على الحال أو على القطع، والتقديرُ: فساءَه أي: فساءَ الشيطانُ مُصَاحِبَه) [1].

وعند قوله سبحانه: (خالِدِينَ فِيهِ وَساءَ لَهُم يَومَ القِيامَةِ حِملاً) [طه: ١٠١] قال: (هذه «ساء» التي بمعنى بِئس. وفاعلُها مستترٌ فيها يعودُ على «حِملاً» المنصوبِ على التمييز، لأنَّ هذا البابَ يُفَسَّر الضمير فيه بما بعدَه. والتقديرُ: وساء الحِمل حِملاً. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: وساء الحِمل حِملاً وِزرُهم: ولا يجوز أن يكون الفاعلُ ل «بِئس» ضميرَ الوِزرِ، لأنَّ شَرطَ الضميرِ في هذا الباب أن يعودَ على نفس التمييز. فإن قلت: ما أنكرتَ أن يكونَ في «ساء» ضميرُ الوِزر؟ قلت: لا يَصِحُّ أن يكونَ في «ساء» وحكمُه حكمُ «بئس» ضميرُ شيءٍ بعينه غيرِ مبهمٍ) [2].

وعند قوله سبحانه: (أَم حَسِبَ الَّذِينَ يَعمَلُونَ السَّيِّئاتِ أَن يَسبِقُونا ساءَ مَا يَحكُمُونَ) [العنكبوت: ٤] قال: «ساء» يجوزُ أَن تكونَ بمعنى بِئس، فتكونُ «ما»: إمَّا موصولةً بمعنى الذي، و «يَحكمون» صلتُها. وهي فاعلُ «ساء» . والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: حُكمُهم. ويجوز أَن تكونَ «ما» تمييزاً، و «يَحكُمون» صفتُها، والفاعلُ مضمرٌ يُفَسِّره «ما»، والمخصوصُ أيضاً محذوفٌ. ويجوزُ أَن تكونَ «ما» مصدريةً، وهو قولُ ابنِ كَيسان. فعلى هذا يكونُ التمييزُ محذوفاً، والمصدرُ المؤولُ مخصوصٌ بالذمِّ أي: ساءَ حُكماً حكمُهم) [3].

---

(١) . الدر المصون ٣: ٦٧٩.

(٢) . الدر المصون ٨: ١٠٢.

(٣) . الدر المصون ٩: ٩.

٢٢. قاعدة: (وَزنَ فَعُلَ بِضَمِّ العَينِ يَجِيءُ بِمَعنَى: (نِعمَ) وَ(بِئسَ) فهو مُلحَقٌ بِأَفعَالِ الذَّمِّ مِثلِ: سَاءَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي آياتِ اللهِ بِغَيرِ سُلطانٍ أَتاهُم كَبُرَ مَقتاً عِندَ اللهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذلِكَ يَطبَعُ اللهُ عَلى كُلِّ قَلبِ مُتَكَبِّرٍ) [غافر: ٣٥] قال: (ففاعل كبر ضمير الجدال المأخوذ من يجادلون على طريقة قوله: (اعدِلُوا هُوَ أَقرَبُ لِلتَّقوى) [المائدة: ٨] .

ومقتاً: تمييز للكبر وهو تمييز نسبة محول عن الفاعل، والتقدير: كبر مقت جدالهم.

وفعل كبر هنا ملحق بأفعال الذم مثل: ساء، لأن وزن فعل بضم العين يجيء بمعنى: نعم وبئس، ولو كانت ضمة عينه أصلية وبهذا تفظيع بالصراحة بعد أن استفيد من صلة الموصول أن جدالهم هو سبب إضلالهم ذلك الإضلال المكين، فحصل بهذا الاستئناف تقرير فظاعة جدالهم بطريقي الكناية والتصريح)[1].

(١) . التحرير والتنوير ٢٤: ١٤٣.

المبحث الرابع: قواعد في أفعل التفضيل والتمييز

٢٣. قاعدة: (أَفعلُ التفضيل فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، والمنعُ مطلقاً، والتفصيلُ: بين أن تكونَ همزتُه للتعديةِ فيمتنعَ، وبين أَن لا تكونَ فيجوزَ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري والسمين الحلبي فعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ بَعَثناهُم لِنَعلَمَ أَيُّ الحِزبَينِ أَحصى لِما لَبِثُوا أَمَداً) [الكهف: ١٢] قال السمين الحلبي: (والوجه الثاني: أن يكون «أَحصَى» فعلاً ماضياً. و «أَمَداً» مفعولُه، و «لِمَا لَبثوا» متعلقٌ به، أو حالٌ مِن «أَمَداً» أو اللامُ فيه مزيدةٌ، وعلى هذا: فَأَمَداً منصوبٌ ب لَبِثوا. و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. واختار الأولَ – أعني كونَ «أَحصى» للتفضيل– الزجاجُ والتبريزي، واختار الثاني أبو علي والزمخشري وابن عطية.

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: فما تقول فيمَن جعله مِن أفعلِ التفضيلِ؟ قلت: ليس بالوجهِ السديدِ، وذلك أنَّ بناءَه مِن غيرِ الثلاثي ليس بقياسٍ، ونحو أَعدَى من الجَرَب وأفلس من ابن المُذَلَّق «شاذٌّ، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآن ممتنعٌ فكيف به؟ ولأنَّ أَمَداً: إمَّا أَن ينتصِبَ بأفعلَ وأفعلُ لا يعملُ، وإمَّا أَن ينتصِبَ ب (لبثوا) فلا يَسُدُّ عليه المعنى: فإن زعمتَ أني أنصِبُه بفعلٍ مضمرٍ كما أَضمَرَ في قوله:

... وأَضرَبَ منا بالسيوفِ القَوانِسا

فقد أبعدتَ المتناوَلَ، حيث أَبَيتَ أَن يكونَ «أحصى» فعلاً ثم رجعتَ مضطراً إليه».

وناقشه الشيخ قال: أَمَّا دعواه أنه شاذٌّ فمذهبُ سيبويهِ خِلافُه، وذلك أنَّ أفعلَ فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، ويُعزى لسيبويه، والمنعُ مطلقاً، وهو مذهب الفارسي، والتفصيلُ: بين أن تكونَ همزتُه للتعديةِ فيمتنعَ، وبين أَن لا

تكونَ فيجوزَ، وهذا ليستِ الهمزةُ فيه للتعدية. وأمَّا قولُه: «أَفعَلُ لا يعمل» فليس بصحيح لأنه يعملُ في التمييز، و «أَمَداً» تمييزُ لا مفعولٌ به، كما تقول: زيدٌ أقطعُ الناسِ سيفاً، وزيد أقطعُ لِلهامِ سيفاً.

قلت: الذي أحوجَ الزمخشريَّ إلى عَدَمِ جَعلِه تمييزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدمُ صحةِ معناه. وذلك أنَّ التمييزَ شرطُه في هذا الباب أن تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه ويتصفَ به، ألا ترى إلى مثاله في قوله: (زيد أقطعُ الناس سيفاً) كيف يَصِحُّ أن يُسنَدَ إليه فيقال: زيد قَطَعَ سيفُه، وسيفه قاطع، إلى غيرِ ذلك. وهنا ليس الإحصاءُ من صفةِ الأمَد، ولا تَصِحُّ نسبتُه إليه، وإنما هو صفات الحزبين، وهو دقيق) [1].

٢٤. قاعدة: (مَتَى وَقعَ تمييزُ بعد أَفعلِ التفضيل: فإن صَحَّ أَن يصاغَ منها فعلٌ مسندٌ إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجبَ النَّصبُ، وإن لم يصِحَّ ذلك وجَبَ جَرُّه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (آباؤُكُم وَأَبناؤُكُم لَا تَدرُونَ أَيُّهُم أَقرَبُ لَكُم نَفعاً) [النساء: ١١] قال: (وانتصبَ «نفعاً» على التمييز من «أقرب»، وهو منقول من الفاعلية، واجبُ النصب، لأنه متى وقع تمييزُ بعد أَفعلِ التفضيل: فإن صَحَّ أَن يصاغَ منها فعلٌ مسندٌ إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجب النصب كهذه الآية، إذ يصح أن يقال: أيُّهم قَرُبَ لكم نَفعُه، وإن لم يصِحَّ ذلك وجَبَ جَرُّه نحو: «زيد أحسنُ فقيه» بخلاف «زيد أحسنُ فقهاً» وهذه قاعدةٌ مفيدة. و «لكم» متعلق ب «أقرب») [2].

---

(١) . الدر المصون ٧: ٤٤٩.

(٢) . الدر المصون ٣: ٦٠٥.

وعند قوله جلَّ وعلا: (قُلِ اللهُ أَسرَعُ مَكراً) [يونس: ٢١] قال: (وقوله: (مكراً) نصبٌ على التمييز. وهو واجبُ النصبِ، لأنك لو صُغتَ مِن أَفعل فعلاً وأَسنَدتَه إلى تمييزِه فاعلاً لصَحَّ أن يُقال: سَرُع مَكرُه، وأيضاً فإنَّ شرطَ جوازِ الخفضِ صِدقُ التمييز على موصوفِ أفعل التفضيل، نحو: زيدٌ أحسنُ فقيه. و(أَسرَعُ) مأخوذٌ مِن سَرُع ثلاثياً، حكاه الفارسي. وقيل: بل مِن أسرع.

وفي بناء أفعل وفعلي التعجب مِن أفعل ثلاثةُ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، المنعُ مطلقاً، التفضيلُ: بين أن تكونَ الهمزةُ للتعدية فيمتنعَ، أو لا فيجوزَ، وتحريرُها في كتب النحاة. وقال بعضُهم: أَسرع هنا ليست للتفضيل، وهذا ليس بشيءٍ إذ السياق يردُّه. وجعله ابن عطية: أعني كونَ أسرع للتفضيل نظيرَ قوله: لهي أسودُ مِنَ القار) [1].

٢٥. قاعدة: ((أَفعَل) تُضَافُ إِلَى مَا بَعدَهَا إِذَا كَانَ مِن جِنسِ مَا قَبلَهَا، وَإِذَا نَصَبتَ مَا بَعدَهَا كَانَ غَيرَ الَّذِي قَبلَهَا)

هذه القاعدة مستفادة من العكبري، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَإِذَا قَضَيتُم مَنَاسِكَكُم فَاذكُرُوا اللهَ كَذِكرِكُم آبَاءَكُم أَو أَشَدَّ ذِكراً) [البقرة: ٢٠٠] قال: (و (ذكراً) تمييز، وهو في موضع مشكل، وذلك أن أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها، كقولك ذكرك أشد ذكر ووجهك أحسن وجه ; أي أشد الأذكار، وأحسن الوجوه.

وإذا نصبت ما بعدها كان غير الذي قبلها ; كقولك زيد أفره عبدا، فالفراهة للعبد لا لزيد، والمذكور قبل أشد هاهنا هو الذكر، والذكر لا يذكر حتى

---

(١). الدر المصون ٦: ١٦٧.

يقال الذكر أشد ذكرا، وإنما يقال الذكر أشد ذكر بالإضافة؛ لأن الثاني هو الأول، والذي قاله أبو علي، وابن جني وغيرهما أنه جعل الذكر ذاكرا على المجاز، كما تقول زيد أشد ذكرا من عمرو وعندي أن الكلام محمول على المعنى والتقدير: أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لآبائكم ودل على هذا المعنى قوله تعالى: (فاذكروا الله) أي كونوا ذاكريه وهذا أسهل من حمله على المجاز) [1].

٢٦. قاعدة: (إذا ذُكِرَ بَعدَ أفعل التَّفضيلِ جنسه وواحد من آحاد جنسه وجَبَ إضافتُه إليه، وإذا ذُكِرَ بَعدَ ما هو من متعلقاته وجَبَ نصبُه على التَّمييزِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (إذا ذكر بعد أفعل جنسه وواحد من آحاد جنسه وجب إضافته إليه كقولك زيد أحسن الرجال وأحسن رجل.

وإذا ذكر بعد ما هو من متعلقاته وجب نصبه على التمييز نحو زيد أحسن وجها وأغزر علماً.

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: (أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً) [النساء: ٧٧] وقوله: (أَزْكَى طَعَاماً) [الكهف: ١٩] فقد أضيف إلى غير جنسه وانتصب، وقد تأول العلماء هذا حتى رجعوا به إلى جعل أشد لغير الخشية فقال الزمخشري معنى: (يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ) [النساء: ٧٧] أي مثل أهل خشية الله أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية الله، قال ابن الحاجب وعلى مثل هذا يحمل ما خالف هذه القاعدة) [2].

---

(١) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ١٦٤.

(٢) . البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤: ١٦٧.

المبحث الخامس: قواعد في (كم) والتمييز

٢٧. قاعدة: ((كَم) فِي الأَصلِ استِفهَامٌ عَنِ العَدَدِ، وَتُستَعمَلُ خَبَرِيَّةً دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ مُبهَمِ النَّوعِ، فَلِذَلِكَ تَحتَاجُ إِلَى تَمِيِيزٍ لِنَوعِ العَدَدِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَم أَهلَكنا مِنَ القُرُونِ مِن بَعدِ نُوحٍ وَكَفى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبادِهِ خَبِيراً بَصِيراً) [الإسراء: ١٧] قال: (و (كم) في الأصل استفهام عن العدد، وتستعمل خبرية دالة على عدد كثير مبهم النوع، فلذلك تحتاج إلى تمييز لنوع العدد، وهي هنا خبرية في محل نصب بالفعل الواقع بعدها لأنها التزم تقديمها على الفعل نظرا لكون أصلها الاستفهام وله صدر الكلام. ومن القرون تمييز للإبهام الذي اقتضته (كم)) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (كَم أَهلَكنا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ فَنادَوا وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) [ص: ٣] قال: (وكم: اسم دال على عدد كثير. ومن قرن تمييز لإبهام العدد، أي عددا كثيراً من القرون، وهي في موضع نصب بالمفعولية لـ(أهلكنا)) [٢].

٢٨. قاعدة: ((كَم) اسمٌ لِلسُّؤَالِ عَن عَدَدٍ مُبهَمٍ فَلَا بُدَّ بَعدَهُ مِن تَفسِيرٍ، هُوَ تَمِيِيزُهُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (أَلَم يَرَوا كَم أَهلَكنا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ مَكَّنَّاهُم فِي الأَرضِ مَا لَم نُمَكِّن لَكُم) [الأنعام: ٦] قال: (و (كم) اسم للسؤال عن عدد مبهم فلا بد بعده من تفسير، وهو تمييزه. كما تقدم في قوله تعالى: (سَل بَنِي إِسرائِيلَ كَم آتَيناهُم مِن آيَةٍ بَيِّنَةٍ) في سورة

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ٥٦.

(٢). التحرير والتنوير ٢٣: ٢٠٦.

البقرة [٢١١] وتكون خبرية فتدل على عدد كبير مبهم ولا بد من مفسر هو تمييز للإبهام. فأما الاستفهامية فمفسرها منصوب أو مجرور، وإن كانت خبرية فمفسرها مجرور لا غير، ولما كان (كم) اسما في الموضعين كان له موقع الأسماء بحسب العوامل رفع ونصب وجر، فهي هنا في موضع مفعول أو مفعولين لـ يروا. و (من) من في قوله من قبلهم ابتدائية لتأكيد القبلية. وأما من في قوله من قرن فزائدة جارة لمميز كم الخبرية لوقوع الفصل بينها وبين مميزها فإن ذلك يوجب جره ب (من)) [١].

٢٩. قاعدة: (إِذَا فُصِلَ بَيْنَ كَمِ الخَبَرِيَّةِ والاستفهامية وَبَين مميزهما بِفِعلٍ مُتَعَدٍّ وَجَبَ جَرُّ التَّمييزِ بِمِن (أَي ظَاهِرِهِ) لِئَلَّا يَلتَبِسَ التَّمييزُ بِالمَفعُولِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (سَل بَنِي إِسرائِيلَ كَم آتَيناهُم مِن آيَةٍ بَيِّنَةٍ) [البقرة: ٢١١] قال: (ومن آية بينة تمييز (كم) دخلت عليه من التي ينتصب تمييز كم الاستفهامية على معناها والتي يجر تمييز كم الخبرية بتقديرها ظهرت في بعض المواضع تصريحا بالمقدر، لأن كل حرف ينصب مضمرا يجوز ظهوره إلا في مواضع مثل إضمار أن بعد حتى، قال الرضي: إذا فصل بين كم الخبرية والاستفهامية وبين مميزهما بفعل متعد وجب جر التمييز بمن (أي ظاهره) لئلا يلتبس التمييز بالمفعول نحو قوله تعالى: (كَم تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) [الدخان: ٢٥]، و(وَكَم أَهلَكنا مِن قَريَةٍ) [القصص: ٥٨] اهـ.

أي لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل الفاصل، أو هو للتنبيه من أول الأمر على أنه تمييز لا مفعول إغاثة لفهم السامع وذلك من بلاغة العرب، وعندي أن موجب ظهور من في حالة الفصل هو بعد المميز عن المميز لا غير، وقيل: ظهور

---

(١). التحرير والتنوير ٧: ١٣٧.

(من) واجب مع الفصل بالفعل المتعدي، وجائز مع الفصل بغيره، كما تقل عبد الحكيم عن اليمني والتفتازاني في «شرحي الكشاف» .

وفي «الكافية» أن ظهور (من) في مميز (كم) الخبرية والاستفهامية جائز هكذا أطلقه ابن الحاجب، لكن الرضي قال إنه لم يعثر على شاهد عليه في (كم) الاستفهامية إلا مع الفصل بالفعل وأما في كم الخبرية فظهور (من) موجود بكثرة بدون الفصل، والظاهر أن ابن الحاجب لم يعبأ بخصوص الأمثلة التي ذكرها الرضي، وإنما اعتد بظهور (من) في المميز وهو الظاهر) [1].

٣٠. قاعدة: ((مِن) قد تكون بَيَانِيَّة وَهِيَ الَّتِي تَدخُلُ عَلَى التَّمييزِ وَيَنتَصِبُ التَّمييزُ بِتَقدِيرِ مَعنَاهَا. وَتَدخُلُ عَلَى تَمِيزِ (كَم))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (لَأَملَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنهُم أَجمَعِينَ) [ص: ٨٥] قال: (و (من) في قوله: منك وممن تبعك بيانية وهي التي تدخل على التمييز وينتصب التمييز بتقدير معناها. وتدخل على تمييز (كم) في نحو (كَم أَهلَكنا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ) [ص: ٣]، وهي هنا بيان لما دل عليه لأملأن من مقدار مبهم فبين بآية منك وممن تبعك ولما كان شأن مدخول «من» البيانية أن يكون نكرة تعين اعتبار كاف الخطاب في معنى اسم الجنس، أي من جنسك الشياطين إذ لا تكون ذات إبليس ملأ لجهنم. وإذ قد عطف عليه وممن تبعك منهم أي من تبعك من الذين أغويتهم من بني آدم، فلا جائز أن يبقى من عدا هذين من الشياطين والجنة غير ملء لجهنم) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٢٩٠.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٣: ٣٠٧.

وعند قوله جلَّ وعلا: (فَاجتَنِبُوا الرِّجسَ مِنَ الأَوثانِ) [الحج: ٣٠] قال: (و (من) في قوله من الأوثان بيان لمجمل الرجس، فهي تدخل على بعض أسماء التمييز بيانا للمراد من الرجس هنا لا أن معنى ذلك أن الرجس هو عين الأوثان بل الرجس أعم أريد به هنا بعض أنواعه فهذا تحقيق معنى (من) البيانية) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَم قَصَمنا مِن قَريَةٍ كانَت ظالِمَةً وَأَنشَأنا بَعدَها قَوماً آخَرِينَ) [الأنبياء: ١١] قال: (وحرف (من) في قوله تعالى: (مِن قَريَةٍ) لبيان الجنس، وهي تدخل على ما فيه معنى التمييز وهي هنا تمييز لإبهام (كم)) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا مَا أَتَوكَ لِتَحمِلَهُم قُلتَ لَا أَجِدُ مَا أَحمِلُكُم عَلَيهِ تَوَلَّوا وَأَعيُنُهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ حَزَناً أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ) [التوبة: ٩٢] قال: (ومن لبيان ما منه الفيض. والمجرور بها في معنى التمييز. وقد تقدم في قوله تعالى: (تَرى أَعيُنَهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ) في سورة المائدة [٨٣]) [٣].

وعند قوله جلَّ وعلا: (نُخرِجُ مِنهُ حَبّاً مُتَراكِباً وَمِنَ النَّخلِ مِن طَلعِها قِنوانٌ دانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِن أَعنابٍ وَالزَّيتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشتَبِهاً وَغَيرَ مُتَشابِهٍ) [النحل: ٩٩] قال: (وقوله: من أعناب تمييز مجرور ب من البيانية لأن الجنات للأعناب بمنزلة المقادير كما يقال جريت تمرا، وبهذا الاعتبار عدي فعل الإخراج إلى الجنات دون الأعناب، فلم يقل وأعنابا في جنات. والأعناب جمع عنب، وهو جمع عنبة، وهو في الأصل ثمر شجر الكرم. ويطلق على شجرة الكرم عنب على تقدير مضاف،

---

(١). التحرير والتنوير ١٧: ٢٥٣.

(٢). التحرير والتنوير ١٧: ٢٥.

(٣). التحرير والتنوير ١٠: ٢٩٦.

أي شجرة عنب، وشاع ذلك فتنوسي المضاف. قال الراغب: «العنب يقال لثمرة الكرم وللكرم نفسه» اهـ) [1].

المبحث السادس: قواعد في العدد والتمييز

٣١. قاعدة: (جميعُ مَا نُصِبَ عَلى التَّمييزِ في العَدَدِ على مَعنَى دُخُولِ التَّنوين)

هذه القاعدة مستفادة من الزجاج والواحدي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَانفَجَرَت مِنهُ اثنَتا عَشرَةَ عَيناً) [البقرة: ٦٠] قال الزجاج: (و (عينا) نصب على التمييز، وجميع ما نصب على التمييز في العدد على معنى دخول التنوين، وإن لم يذكر في (عشرة)، لأن التنوين حذف هاهنا مع الإعراب) [2].

وبعد أن أشار الواحدي لكلام الزجاج قال: (وذلك أن حذف التنوين من اثنتا عشرة إنما كان للبناء فصار حكمه مراعى حتى انتصب ما بعده على تقدير تنوينه، ولم يحذف التنوين للإضافة حتى يبطل حكمه. وإذا كان كذلك انتصب ما بعده انتصاب قولك: هو ضارب زيداً وقاتل عمرواً، وحكي عن أحمد بن يحيى أنه قال: إنما انتصب المعدود لوقوعه موقع المصدر، فأجري عليه إعرابه، بيان ذلك: أن قولك: أحد عشر رجلا في موضع معدود عدداً، فأحد عشر في موضع معدود، إذ هو العدد الذي يعدّ، ورجلاً في موضع قولك: عدداً.

قال أبو إسحاق: وإنما وجب أن يكون التمييز بواحد، لأنك إذا ذكرت العدد فقد أثبت بمقداره المعدود، وإنما يجب عليك تبيين النوع، والواحد المنكور

---

(١). التحرير والتنوير ٧: ٤٠١.

(٢). معاني القرآن للزجاج ١: ١١٢.

يدل على النوع. وهو أخف من لفظ المعرفة ولفظ الجمع، فلهذا وجب استعماله.

قال: وجملة قول الناس: عشرون درهما: عشرون من الدراهم، فحذف هذا التطويل، وأقيم الواحد المنكور مقامه.

وإنما وجب أن يكون الأصل: عشرون من الدراهم؛ لأن العشرين بعض الدراهم، فيجب أن يكون المذكور بعدها لفظ الجمع حتى يصح معنى التبعيض، ولو قدرت أن الأصل: الواحد لاستحال، ألا ترى أنك إذا قدرت الكلام بقولك: عشرون من درهم جاز أن يتوهم أن العشرين بعض الدرهم، فلذلك قلنا: إن الأصل: عشرون من الدراهم، ثم حذف لما ذكرنا من طلب الخفة) [1].

٣٢. قاعدة: (تَمِيزُ العددِ المُرَكَّبِ وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَقَطَّعناهُمُ اثنَتَي عَشرَةَ أَسباطاً أُمَماً وَأَوحَينا إِلى مُوسى إِذِ استَسقاهُ قَومُهُ أَنِ اضرِب بِعَصاكَ الحَجَرَ فَانبَجَسَت مِنهُ اثنَتا عَشرَةَ عَيناً) [الأعراف: ١٦٠] قال السمين الحلبي: (وتمييز «اثنتي عشرة» محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و «أسباطاً» بدل من ذلك التمييز. وإنما قلت إن التمييز محذوف، ولم أجعل «أسباطاً» هو المميِّز لوجهين، أحدهما: أن المعدودَ مذكرٌ لأن أسباطاً جمع سِبط، فكان يكون التركيبُ اثني عشر. والثاني: أن تمييز العدد المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، وهذا كما رأيت جمعٌ. وقد جعله

---

(١). التفسير البسيط ٢: ٥٧٦.

الزمخشري تمييزاً له معتذراً عنه فقال: «فإن قلتَ: مميِّز ما عدا العشرةَ مفردٌ فما وجهُ مجيئه جمعاً؟ وهلا قيل: اثني عشر سِبطاً. قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المرادَ: وقطَّعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلُّ قبيلة أَسباط لا سِبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة) [1].

وقال ابن عاشور: (وجيء باسم العدد بصيغة التأنيث في قوله: اثنتي عشرة لأن السبط أطلق هنا على الأمة فحذف تمييز العدد لدلالة قوله: أمما عليه.

وأسباطا حال من الضمير المنصوب في وقطعناهم ولا يجوز كونه تمييزا لأن تمييز اثنتي عشرة ونحوه لا يكون إلَّا مفرداً) [2].

٣٣. قاعدة: (إِفرَادُ التَّمييزِ المَنصُوبِ فِي بَابِ العَدَدِ لَازِمٌ عِندَ الجُمهُورِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله جلَّ وعلا: (فَانفَجَرَت مِنهُ اثنَتا عَشرَةَ عَيناً) [البقرة: ٦٠] قال: (عينا: منصوب على التمييز، وإفراد التمييز المنصوب في باب العدد لازم عند الجمهور، وأجاز الفراء أن يكون جمعا، وكان هذا العدد دون غيره لكونهم كانوا اثني عشر سبطا، وكان بينهم تضاغن وتنافس، فأجرى الله لكل سبط منهم عينا يرده، لا يشركه فيه أحد من السبط الآخر، وذكر هذا العدد دون غيره يسمى التخصيص عند أهل علم البيان، وهو أن يذكر نوع من أنواع كثيرة لمعنى فيه لم يشركه فيه غيره) [3].

---

(١). الدر المصون ٥: ٤٨٤.

(٢). التحرير والتنوير ٩: ١٤٣.

(٣). البحر المحيط ١: ٣٧.

٣٤. قاعدة: (جَاءَ تَمييزُ المِائَةِ جَمعاً، وَهُوَ نَادِرٌ لكنَّه فصيحٌ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَبِثُوا فِي كَهفِهِم ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازدَادُوا تِسعاً) [الكهف: ٢٥] قال: (وقرأ الجمهور ثلاث مائة بالتنوين. وانتصب سنين على البدلية من اسم العدد على رأي من يمنع مجيء تمييز المائة منصوبا، أو هو تمييز عند من يجيز ذلك.

وقرأه حمزة والكسائي وخلف بإضافة مائة إلى سنين على أنه تمييز للمائة. وقد جاء تمييز المائة جمعا، وهو نادر لكنَّه فصيحٌ) [١].

٣٥. قاعدة: (العُقُودُ التي هي مِن عِشرين إلى تسعين وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلُّها تُمَيَّزُ بواحدٍ منصوبٍ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذ واعَدنا مُوسى أَربَعِينَ لَيلَةً) [البقرة: ٥١] قال: (وأربعين مفعولٌ ثانٍ، ولا بُدَّ من حَذفِ مضاف، أي: تمامَ أربعين، ولا يجوزُ أن ينتصِبَ على الظرفِ لفسادِ المعنى وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جارٍ مجرى جَمعِ المذكر السالم، وهو في الأصلِ مفرد اسمُ جمعٍ، سُمِّي به هذا العَقدُ من العَدَد، ولذلك أَعربه بعضُهم بالحركاتِ ومنه في أحدِ القولين قولُه:

وماذا يَبتَغِي الشعراءُ مني ... وقد جاوَزتُ حَدَّ الأربعينِ

بكسر النون، و«ليلةً» نصبٌ على التمييز، والعُقود التي هي من عِشرين إلى تسعين وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلُّها تُمَيَّز بواحدٍ منصوبٍ) [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ٣٠١.

(٢). الدر المصون ١: ٣٥٣.

المبحث السابع: قواعد في «مِن» والتمييز

٣٦. قاعدة: (عَلامةُ التَّمييزِ: صلاحيةُ دخولِ «مِن» عليه)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والسمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَاللهُ أَعلَمُ بِأَعدائِكُم وَكَفى بِاللهِ وَلِيّاً وَكَفى بِاللهِ نَصِيراً) [النساء: ٤٥] قال أبو حيان: (وانتصاب وليا ونصيرا قيل: على الحال. وقيل: على التمييز، وهو أجود لجواز دخول (مِن)) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (فَإِذا دَفَعتُم إِلَيهِم أَموالَهُم فَأَشهِدُوا عَلَيهِم وَكَفى بِاللهِ حَسِيباً) [النساء: ٦] قال السمين الحلبي: (قوله: (حسيباً) فيه وجهان، أصحُّهما: أنه تمييزٌ يَدُلُّ على ذلك صلاحيةُ دخولِ «مِن» عليه، وهي علامةُ التمييز. والثاني: أنه حال) [٢].

٣٧. قاعدة: (التَّمييزُ إذا كانَ مَنقُولاً مِنَ الفَاعليَّةِ امتنعَ دُخُولُ «مِن» عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرى أَعيُنَهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنا آمَنَّا فَاكتُبنا مَعَ الشَّاهِدِينَ) [المائدة: ٨٣] ذكر أن «من الدمع» فيه أربعةَ أوجه قال: (فإن قيل: هل يجوزُ عند الكوفيين أن يكونَ «من الدمع» تمييزاً، لأنهم لا يَشترطون تنكيرَ التمييز، والأصل: تفيض دمعاً، كقولك: «تَفَقَّأ زيدٌ شحماً» فهو من المتصبِ عن تمام الكلام؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوزُ، لأنَّ

---

(١). البحر المحيط ٣: ٦٦٠.

(٢). الدر المصون ٣: ٥٨٧.

التمييز إذا كان منقولاً من الفاعلية امتنع دخولُ «مِن» عليه، وإن كانت مقدرةً معه، فلا يجوز: «تَفَقَّأ زيدٌ من شحم» وهذا -كما رأيتَ- مجرورٌ ب «من» فامتنع أن يكونَ تمييزاً، إلا أن ابا القاسم في سورة براءة جعله تمييزاً في قوله تعالى: (تَوَلَّوا وَّأَعيُنُهُم تَفِيضُ مِنَ الدمع) [التوبة: ٩٢]، ولا بد من نقلِ نصه لتعرفه، قال رحمه الله تعالى: «تفيضُ من الدمعِ كقولك:» تفيضُ دمعاً «وهو أبلغ من قولِك: يفيضُ دمعُها، لأنَّ العينَ جُعِلَت كأنها دمعٌ فائض، و» من «للبيان، كقولك:» أَفديك من رجلٍ «ومحلُّ الجارّ والمجرور النصبُ على التمييز» وفيه ما قد عَرَفتَه من المانِعَينِ، وهو كونُه معرفةً، وكونُه جُرَّ ب «مِن» وهو فاعلٌ في الأصل، وسيأتي لهذا مزيدٌ بيانٍ، فعلى هذا تكونُ هذه الآيةُ كتلك عنده، وهو الوجهُ الثالث) [1].

٣٨. قاعدة: (الأفصحُ في كلامِ العربِ إذا كانَ الشَّيءُ مُبهماً أن يُؤتَى بـ(مِن))

هذه القاعدة مستفادة من النحاس، فعند قوله جلَّ وعلا: (أُولئِكَ لَهُم جَنَّاتُ عَدنٍ تَجرِي مِن تَحتِهِمُ الأَنهارُ يُحَلَّونَ فِيها مِن أَساوِرَ مِن ذَهَبٍ) [الكهف: ٣١] قال: (مِن أَساوِرَ: في موضع نصب؛ لأنه خبر ما لم يسمّ فاعله، مِن ذَهَبٍ في موضع نصب على التمييز، إلا أن الأفصح في كلام العرب إذا كان الشيء مبهماً أن يؤتى بـ(من)، والقرآن إنما يأتي بأفصح اللغات فيقال: عنده جبّة من خز وجبّتان خزّاً، وأساور من ذهب وسواران ذهبا) [2].

---

(١). الدر المصون ٤: ٣٩٤.

(٢). إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٤.

٣٩. قاعدة: ((مِن) تزاد بالشروط في غير باب التمييز، وأما فيه فتزاد وإن لم تستوف الشروط)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيّينَ لَمَا آتَيتُكُم مِن كِتابٍ وَحِكمَةٍ) [آل عمرَان: ٨١] قال: (قال غير واحد: اللام في لَما آتَيتُكُم على قراءة الفتح والتخفيف- وهي قراءة الجمهور- موطئة للقسم المدلول عليه بأخذ الميثاق لأنه بمعنى الاستحلاف وسميت بذلك لأنها تسهل تفهم الجواب على السامع، وعرفها النحاة كما قال الشهاب: بأنها اللام التي تدخل على الشرط سواء- إن- وغيرها لكنها غلبت في- إن- بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا لتؤذن أن الجواب له لا للشرط- كقولك: لئن أكرمتني لأكرمنك- ولو قلت أكرمك، أو فإني أكرمك، أو ما أشبهه مما يجاب به الشرط لم يجز على ما صرح به ابن الحاجب- وخالفه الفراء فيه- فجوز أن يجاب الشرط مع تقدم القسم عليه لكن الأول هو المصحح وكونها يجب دخولها على الشرط هو المشهور- وخالف فيه بعض النحاة، قال: يجوز دخولها على غير الشرط إما مطلقا أو بشرط مشابهته للشرط كما الموصولة دون الزائدة وقال الزمخشري في سورة هود: إنه لا يجب دخولها على كلم المجازاة، ونقله الأزهري عن الأخفش، وذكر أن ثعلبا غلطه فيه فالمسألة خلافية، وما- شرطية في موضع نصب- بآتيت- والمفعول الثاني ضمير المخاطب، ومِن بيان- لما- واعترض بأن حمل مِن على البيان شائع بعد الموصولة، وأما بعد الشرطية محتاج لما ذكر، وأجيب بأن السمين نقل ما يدل على الوقوع عند الأئمة، وفي جنى الداني.

ومن الناس من قال: إن مِن تزاد بالشروط في غير باب التمييز، وأما فيه فتزاد وإن لم تستوف الشروط نحو لله درّك من رجل، ومن هنا قال مولانا عبد الباقي: يجوز ان تكون مِن تبعيضية ذكرت لبيان ما الشرطية، أو زائدة داخلة

على التمييز، ولَتُؤمِنُنَّ جواب القسم وحده على الصحيح، ولدلالته على جواب الشرط واتحاد معناهما تسامح بعضهم فجعله سادّا مسد الجوابين) [1].

المبحث الثامن: قواعد في الإفراد والجمع والتمييز

٤٠. قاعدة: (الأصلُ في التَّمييزِ: الإفرادُ)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله جلَّ وعلا: (قُل هَل نُنَبِّئُكُم بِالأَخسَرِينَ أَعمالاً) [الكهف: ١٠٤] قال: (بِالأَخسَرِينَ أَعمالاً: نصب على التمييز، وجمع مع أن الأصل في التمييز الإفراد، والمصدر شامل للقليل والكثير كما ذكر ذلك النحاة للإيذان بتنوع أعمالهم، وقصد شمول الخسران لجميعها، وقيل: جمع لأن ما ذكره النحاة إنما هو إذا كان المصدر باقيا على مصدريته أما إذا كان مؤولا باسم فاعل فإنه يعامل معاملته وهنا عمل بمعنى عامل فجمع على أعمال والمراد عاملين والصفة تقع تمييزا نحو لله تعالى دره فارساً) [2].

٤١. قاعدة: (التَّمييزُ اسمُ جِنسٍ نَكِرَةٍ يَستَوِي فِيهِ المُفرَدُ وَالجَمعُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحلَةً فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِنهُ نَفساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً) [النساء: ٤] قال: (وجيء بلفظ (نفساً) مفردا مع أنه تمييز نسبة طبن إلى ضمير جماعة النساء لأن التمييز اسم جنس نكرة يستوي فيه المفرد والجمع. وأسند الطيب إلى ذوات النساء ابتداء ثم جيء بالتمييز للدلالة على قوة هذا الطيب على ما هو

---

(١). روح المعاني ٢: ٢٠٢.

(٢). روح المعاني ٨: ٣٦٧.

مقرر في علم المعاني: من الفرق بين واشتعل الرأس شيبا وبين اشتعل شيب رأسي، ليعلم أنه طيب نفس لا يشوبه شيء من الضغط والإلجاء) [1].

٤٢. قاعدة: (الواحدُ في التَّمييزِ يَنُوبُ عَن الجَمَاعةِ، وكذلك في المواضعِ التي لا تكونُ إلَّا جَمَاعةً)

هذه القاعدة مستفادة من الزجاج والواحدي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنعَمَ اللهُ عَلَيهِم مِنَ النَّبِيّينَ وَالصِّدّيقِينَ وَالشُّهَداءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً) [النساء: ٦٩] قال الواحدي: (قال الفراء: وإنما وحد الرفيق وهو حقه الجمع؛ لأن الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع، ولا يجوز أن تقول: حسن أولئك رجلاً، وإنما يجوز ذلك إذا كان اسماً مأخوذاً من فعل، ولم يكن اسماً مصرحاً مثل: رجل وامرأة، ألا ترى أن الشاعر قال:

وإذا هم طعموا فألأم طاعمُ

قال أبو إسحاق: لا فرق بين رفيق ورجل؛ لأن الواحد في التمييز ينوب عن الجماعة، وكذلك في المواضع التي لا تكون إلا جماعة نحو أجمل فتى وأحسنه، المعنى: هو أجمل الفتيان وأحسنهم. ولو قلت حسن القوم مجاهداً في سبيل الله، وحسن القوم رجلاً، كان واحداً. فقوله: (رَفِيقاً) منصوب على التمييز، وينوب عن رفقاء [2].

---

(١). التحرير والتنوير ٤: ٢٣٢.

(٢). انظر: معاني القرآن للزجاج ٢: ٧٣.

وعند الفراء لا يجوز أن ينوب الواحد عن الجميع إلا أن يكون من أسماء الفاعلين، لا يجوز حسن أولئك رجلاً، وأجازه الزجاج كما ذكرنا، قال: وهو مذهب سيبويه.

وقال بعضهم: معنى قوله: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً) حسن كل واحد منهم رفيقاً، كما قال: (يُخرِجُكُم طِفلاً)) [1].

٤٣. قاعدة: (إذا وقعَ تمييزٌ بعد جمع منتصبٍ عن تمامِ الكلام فلا يخلو: إمَّا أَن يكونَ موافقاً لِما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان الأولَ وَجَبَت مطابقةُ التمييز لِما قبله، كما يطابقُه خبراً وصفةً وحالاً، وإن كان الثانيَ: فإمَّا أن يكونَ مفردَ المدلول أو مختلفَه، فإن كان مفردَ المدلول وَجَبَ إفرادُ التمييز، وإن كان مختلفَ المدلول: فإما أَن يُلبِسَ إفرادُ التمييز لو أُفرد أو لا، فإن أَلبَسَ وَجَبَت المطابقة. وإن لم يُلبِس جاز الأمران: المطابقةُ والإفراد، وهو الأَولى)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِنهُ نَفساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً) [النساء: ٤] قال: (ولا بد من التعرُّضِ لقاعدةٍ يَعُمُّ النفعُ بها: وهي أنه إذا وقع تمييز بعد جمع منتصبٍ عن تمامِ الكلام فلا يخلو: إمَّا أَن يكونَ موافقاً لِما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان

---

(١). التفسير البسيط ٦: ٥٧٧.

الأولَ وَجَبَت مطابقةُ التمييز لِما قبله نحو: «كَرُمَ الزيدون رجالاً» كما يطابقُه خبراً وصفةً وحالاً.

وإن كان الثانيَ: فإمَّا أن يكونَ مفردَ المدلول أو مختلفَه، فإن كان مفردَ المدلول وَجَبَ إفرادُ التمييز كقولك في أبناء رجل واحد: «كَرُم بنو زيد أباً أو أصلاً»، أي: إنَّ لهم جميعاً أباً واحداً متصفاً بالكرم، ومثله: «كَرُم الأتقياءُ سَعياً» إذا لم تقصدِ بالمصدرِ اختلافَ الأنواع لاختلاف مَحالِّه.

وإن كان مختلفَ المدلول: فإما أَن يُلبِسَ إفرادُ التمييز لو أُفرد أو لا، فإن أَلبَسَ وَجَبَت المطابقة نحو: كَرُم الزيدون آباء، أي: أن لكل واحدٍ أباً غيرَ أب الآخر يتصفُ بالكرم، ولو أُفردت هنا لتُوُهِّم أنهم كلَّهم بنو أب واحدٍ، والغرضُ خلافه. وإن لم يُلبِس جاز الأمران: المطابقةُ والإفراد، وهو الأَولى، ولذلك جاءت عليه الآيةُ الكريمةُ، وحكمُ التثنية في ذلك كالجمعِ.

وحَسَّن الإفرادَ أيضاً هنا ما تقدَّم مِن مُحَسِّنِ تذكيرِ الضمير وإفرادِه في «منه» وهو أن المعنى: فإن طابت كلُّ واحدة نفساً. وقال بعض البصريين: «إنما أفردَ لأن المراد بالنفس هنا الهوى، والهوى مصدرٌ، والمصادرُ لا تُثَنَّى ولا تُجمع» وقال الزمخشري: «ونفساً تمييزٌ، وتوحيدُها لأنَّ الغرضَ بيانُ الجنسِ، والواحدُ يدل عليه» . ونحا أبو البقاء نحوه، وشَبَّهه ب «درهماً» في قولك: «عشرون درهماً».

واختلفَ النحاةُ في جوازِ تقديمِ التمييزِ على عاملِه إذا كان متصرفاً، فمنعَه سيبويه، وأجازه المبرد وجماعةٌ مستدلين بقولهم:

أَهَجْرُ ليلى بالفراقِ حبيبها ... وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيب

وقوله:

... إذا عِطفاه ماءً تَحَلَّبا

والأصل: تطيبُ نفساً، وتحلَّبا ماء. وفي البيتين كلامٌ طويل ليس هذا محلَّه. وحجةُ سيبويه في منع ذلك أنَّ التمييزَ فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدم

فكذلك ما في قوته. واعتُرِض على هذا بنحو: «زيداً» من قولك: «أخرجتُ زيداً» فإنَّ «زيداً» في الأصل فاعل قبل النقل، إذ الأصل: «خرج زيد» . والفرق لائح. وللتمييز أقسام كثيرة مذكورة في كتب القوم) [1].

(1) . الدر المصون ٣: ٥٧٣.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى التمييز في اللغة وأن المِيمَ وَاليَاءَ وَالزَّاءَ أَصلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَزَيُّلِ شَيءٍ مِن شَيءٍ وَتَزييلِهِ. وَمَيَّزتُهُ تَمييزاً وَمِزتُهُ مَيزاً. وَامتَازُوا: تَمَيَّزَ بَعضُهُم مِن بَعضٍ. وَيَكَادُ يَتَمَيَّزُ غَيظاً، أَي يَتَقَطَّعُ. وَانمَازَ الشَّيءُ: انفَصَلَ عَنِ الشَّيءِ.

٢. وبينت معنى التمييز في الاصطلاح وأنَّه: ما يرفع الإيهام المستقر عن ذات مذكورة، أو هو اسم يرفع الإِبهَام المستقر بِحَسب الوَضع عَن ذَات مَذكُورَة أَو مقدرَة فِي نِسبَة فِي جملَة أَو مَا يشابهها وَحَال تميز العدَد فِي اسم العدَد.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالتمييز عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ثمانية مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في التمييز

المبحث الثاني: قواعد في أنواع التمييز

المبحث الثالث: قواعد في ((نِعمَ) وَ(بِئسَ) والتمييز

المبحث الرابع: قواعد في أفعل التفضيل والتمييز

المبحث الخامس: قواعد في (كم) والتمييز

المبحث السادس: قواعد في العدد والتمييز

المبحث السابع: قواعد في «مِن» والتمييز

المبحث الثامن: قواعد في الإفراد والجمع والتمييز

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى ثلاث وأربعين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع التمييز عند علماء اللغة عامةً، وعند أحد اللغويين.

٢. دراسة التمييز وأنواعه عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.

. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

. معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التَّفسِيرُ البَسِيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. دَرجُ الدرر في تَفسِيرِ الآيِ والسوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ – ١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحفَةُ الأَقرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثلِيثِ مِن حُرُوفِ القُرآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية — الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢-١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

١	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: التمييز في اللغة العربية	٩
٣	المبحث الأول: معنى التمييز في اللغة	٩
٤	المبحث الثاني: معنى التمييز في الاصطلاح	١٠
٥	الفصل الثاني: قواعد التمييز عند المفسرين	١١
٦	المبحث الأول: قواعد عامَّة في التمييز	١١
٧	١. قاعدة: (تَنكِيرُ التَّمييزِ أَغلَبِيٌّ)	١١
٨	٢. قاعدة: (القَصدُ مِنَ التَّمييزِ هُوَ إِزَالَةُ الإِبهَامِ)	١١
٩	٣. قاعدة: (التَّمييزُ لا يَقَعُ معرفةً، وما وَرَدَ نادرٌ أو مُتَأَوَّلٌ)	١٣
١٠	٤. قاعدة: (كَثُرَ وُرُودُ التَّمييزِ بَعدَ (كَفَى بِكَذَا))	١٥
١١	٥. قاعدة: (قد يُحذَفُ المُمَيِّزُ لِلعِلمِ به)	١٥
١٢	٦. قاعدة: (الكَثِيرُ مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ يُجَوِّزُونَ كَونَ التَّمييزِ مَعرِفَةً)	١٦
١٣	٧. قاعدة: (التَّمييزُ إِنَّمَا يَرفَعُ الإِبهامَ عَن الذَّوَاتِ لا عَن الصِّفَاتِ)	١٦
١٤	٨. قاعدة: (فَائِدَةُ (تَمييزِ النِّسبَةِ) في كلامِ العَرَبِ تمكينُ الصِّفَةِ في النَّفسِ)	١٧

١٥	٩. قاعدة: (يَلزَمُ مِن وَصفِ التَّمييزِ بِشَيءٍ وَصفُ المُمَيَّزِ به، ولا يَلزَمُ من وَصفِ المُمَيَّزِ وَصفُ التَّمييزِ بذلك الشَّيءِ)	١٨
١٦	١٠. قاعدة: ((كَأَيِّن) اسمٌ يَدُلُّ عَلَى كَثرَةِ العَدَدِ المُبهَمِ يُبَيِّنُهُ تَمييزٌ مَجرُورٌ بِـ(مِن))	٢١
١٧	١١. قاعدة: ((كَأَيِّن) تُشَارِكُ (كَم) في خمسة أمور: الإبهام والافتقار إلى التَّمييزِ، والبناء، ولزوم التَّصديرِ، وإفادة التَّكثيرِ وهو الغالبُ، والاستفهامُ وهو نادرٌ)	٢٣
١٨	١٢. قاعدة: (التَّركِيبُ الأَكثَرُ الأَفصَحُ هو تَقدِيمُ المُفَضَّلِ عَلَيهِ عَلَى التَّمييزِ، وَتَقدِيمُ التَّمييزِ عَلَى المُفَضَّلِ أَيضاً فَصِيحٌ)	٢٥
١٩	١٣. قاعدة: (الضَّميرُ واسمُ الإشارةِ إذا كانا مبهمَين يَجيءُ التَّمييزُ عنهما، والعاملُ هما لتماميهما بنفسهما حيث يَمتنعُ إضافتُهما، وإذا كانا معلومَين فالتَّمييزُ عن النِّسبةِ)	٢٦
٢٠	المبحث الثاني: قواعد في أنواع التمييز	٢٧
٢١	١٤. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: تمييزُ النِّسبَةِ)	٢٧
٢٢	١٥ . قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: التَّمييزُ المُحَوَّلُ عَنِ الفَاعِلِ)	٣٢
٢٣	١٦ . قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: التَّمييزُ المُحَوَّلُ عَنِ المَفعُولِ)	٣٦
٢٤	١٧. قاعدة: (مِن أنواعِ التَّمييزِ: المُحَوَّلُ عَنِ	٣٧

	المُبتَدَأ)	
٢٥	المبحث الثالث: قواعد في ((نِعمَ) وَ(بِئسَ) والتمييز	٤٠
٢٦	١٨. قاعدة: (قد يكون التمييزُ مُفَسِّراً لِاسمِ (بِئسَ) المَحذُوفِ لِقَصدِ الِاستِغنَاءِ عَنهُ بِالتَّمييزِ عَلَى طَرِيقَةِ الإِجمَالِ ثُمَّ التَّفصِيلِ)	٤٠
٢٧	١٩. قاعدة: (بِئسَمَا مُرَكَّبٌ مِن (بِئسَ) وَ (مَا) الزَّائِدَةِ، وَفِي (مَا) المُتَّصِلَةِ بِهِمَا مَذَاهِبُ أَحَدُهَا أَنَّهَا مَعرِفَةٌ تَامَّةٌ أَي تُفَسَّرُ بِاسمٍ مُعَرَّفٍ بِلَامِ التَّعرِيفِ وَغَيرُ مُحتَاجَةٍ إِلَى صِلَةٍ احتِرَازاً عَن (مَا) المَوصُولَةِ، وَالآخَرُ أَنَّهَا مَوصُولَةٌ، وَهَذَانِ هُمَا أَوضَحُ الوُجُوهِ، فَإِذَا وَقَعَت بَعدَهَا (مَا) وَحدَهَا كَانَت (مَا) مَعرِفَةً تَامَّةً، وَإِن وَقَعَت بَعدَ مَا جُمَلَةٌ تَصلُحُ لِأَن تَكُونَ صِلَةً كَانَت (مَا) مَعرِفَةً نَاقِصَةً أَي مَوصُولَةً).	٤١
٢٨	٢٠. قاعدة: (فِعلُ (سَاءَ) يُستَعمَلُ استِعمَالَ (بِئسَ) فَيَعمَلُ عَمَلَ (بِئسَ))	٤٣
٢٩	٢١. قاعدة: («سَاءَ» بمعنى بئسَ، وفاعلُها مُضمَرٌ فيها، وفاعلُ هذا البابِ إذا كان ضميراً يُفَسَّر بما بعده ويُستَغنى عن تثنيتِه وجمعِه وتأنيثِه بتثنيةِ التمييزِ وجمعه وتأنيثه عند البصريين. و«ساءَ» أصلُها التعدّي لمفعولٍ، والمخصوصُ بالذم لا يكون إلا من جنسِ التمييز، والتمييز مفسِّر للفاعلِ فهو هو، فلزم أن يَصدُقَ الفاعلُ والتمييز والمخصوصُ على شيءٍ	٤٥

	واحد)	
٣٠	٢٢. قاعدة: (وَزنَ فَعُلَ بِضَمّ العَينِ يَجِيءُ بِمَعنَى: (نِعمَ) وَ(بِئسَ) فهو مُلحَقٌ بِأَفعَالِ الذَّمّ مِثلِ: سَاءَ)	٤٨
٣١	المبحث الرابع: قواعد في أفعل التفضيل والتمييز	٤٩
٣٢	٢٣. قاعدة: (أَفعلُ التفضيل فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، والمنعُ مطلقاً، والتفصيلُ: بين أن تكونَ همزتُه للتعديةِ فيمتنعَ، وبين أَن لا تكونَ فيجوزَ)	٤٩
٣٣	٢٤. قاعدة: (مَتَى وَقعَ تمييزُ بعد أَفعلِ التفضيل: فإن صَحَّ أَن يصاغَ منها فعلٌ مسندٌ إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجبَ النَّصبُ، وإن لم يصِحَّ ذلك وجَبَ جَرُّه)	٥٠
٣٤	٢٥. قاعدة: ((أَفعَل) تُضَافُ إِلَى مَا بَعدَهَا إِذَا كَانَ مِن جِنسِ مَا قَبلَهَا، وَإِذَا نَصَبتَ مَا بَعدَهَا كَانَ غَيرَ الَّذِي قَبلَهَا)	٥١
٣٥	٢٦. قاعدة: (إذا ذُكِرَ بَعدَ أفعل التَّفضيلِ جنسه وواحد من آحاد جنسه وجَبَ إضافتُه إليه، وإذا ذُكِرَ بَعدَ ما هو من متعلقاته وجَبَ نصبُه على التَّمييزِ)	٥٢
٣٦	المبحث الخامس: قواعد في (كم) والتمييز	٥٣
٣٧	٢٧. قاعدة: ((كَم) فِي الأَصلِ استِفهَامٌ عَنِ العَدَدِ، وَتُستَعمَلُ خَبَرِيَّةً دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ مُبهَمِ النَّوعِ، فَلِذَلِكَ تَحتَاجُ إِلَى تَمييزٍ لِنَوعِ العَدَدِ)	٥٣
٣٨	٢٨. قاعدة: ((كَم) اسمٌ لِلسُّؤَالِ عَن عَدَدٍ مُبهَمٍ فَلَا بُدَّ بَعدَهُ مِن تَفسِيرٍ، هُوَ تَمِيزُهُ)	٥٣

٣٩	٢٩. قاعدة: (إِذَا فُصِلَ بَينَ كَم الخَبَرِيَّةِ والاستفهامية وَبَين مميزها بِفِعلٍ مُتَعَدٍّ وَجَبَ جَرُّ التَّمييزِ بِمِن (أَي ظَاهِرِه) لِئَلَّا يَلتَبِسَ التَّمييزُ بِالمَفعُولِ)	٥٤
٤٠	٣٠. قاعدة: ((مِن) قد تكون بَيَانِيَّة وَهِيَ الَّتِي تَدخُلُ عَلَى التَّمييزِ وَيَنتَصِبُ التَّمييزُ بِتَقدِيرِ مَعنَاهَا. وَتَدخُلُ عَلَى تَمييزِ (كَم))	٥٥
٤١	المبحث السادس: قواعد في العدد والتمييز	٥٧
٤٢	٣١. قاعدة: (جميعُ مَا نُصِبَ عَلى التَّمييزِ في العَدَدِ على مَعنَى دُخُولِ التَّنوين)	٥٧
٤٣	٣٢. قاعدة: (تَمِيزُ العددِ المُرَكَّبِ وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب)	٥٨
٤٤	٣٣. قاعدة: (إِفرَادُ التَّمييزِ المَنصُوبِ فِي بَابِ العَدَدِ لَازِمٌ عِندَ الجُمهُورِ)	٥٩
٤٥	٣٤. قاعدة: (جَاءَ تَمِيزُ المِائَةِ جَمعاً، وَهُوَ نَادِرٌ لكنَّه فصيحٌ)	٦٠
٤٦	٣٥. قاعدة: (العُقُودُ التي هي مِن عِشرين إلى تسعين وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلُّها تُمَيَّزُ بواحدٍ منصوبٍ)	٦٠
٤٧	المبحث السابع: قواعد في «مِن» والتمييز	٦١
٤٨	٣٦. قاعدة: (علامةُ التمييز: صلاحيةُ دخولِ «مِن» عليه)	٦١
٤٩	٣٧. قاعدة: (التَّمييزُ إذا كانَ مَنقُولاً مِنَ الفَاعليَّةِ امتنعَ دُخُولُ «مِن» عَلَيه)	٦١

٥٠	٣٨. قاعدة: (الأفصحُ في كلامِ العربِ إذا كانَ الشَّيءُ مُبهماً أن يُؤتَى بـ(مِن))	٦٢
٥١	٣٩. قاعدة: ((مِن) تزاد بالشروط في غير باب التمييز، وأما فيه فتزاد وإن لم تستوف الشروط)	٦٣
٥٢	المبحث الثامن: قواعد في الإفراد والجمع والتمييز	٦٤
٥٣	٤٠. قاعدة: (الأصلُ في التَّمييزِ: الإفرادُ)	٦٤
٥٤	٤١. قاعدة: (التَّمييزُ اسمُ جِنسٍ نَكِرَةٍ يَستَوِي فِيهِ المُفرَدُ وَالجَمعُ)	٦٤
٥٥	٤٢. قاعدة: (الواحدُ في التَّمييزِ يَنُوبُ عَن الجَمَاعةِ، وكذلك في المواضعِ التي لا تكونُ إلَّا جَمَاعةً)	٦٥
٥٦	٤٣. قاعدة: (إذا وقعَ تمييزٌ بعد جمع منتصبٍ عن تمامِ الكلام فلا يخلو: إمَّا أَن يكونَ موافقاً لِما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان الأولَ وَجَبَت مطابقةُ التمييز لِما قبله، كما يطابقُه خبراً وصفةً وحالاً، وإن كان الثانيَ: فإمَّا أن يكونَ مفردَ المدلول أو مختلفَه، فإن كان مفردَ المدلول وَجَبَ إفرادُ التمييز، وإن كان مختلفَ المدلول: فإما أَن يُلبِسَ إفرادُ التمييز لو أُفرد أو لا، فإن أَلبَسَ وَجَبَت المطابقة. وإن لم يُلبِس جاز الأمران: المطابقةُ والإفراد، وهو الأَولى)	٦٦
٥٧	الخاتمة	٦٩
٥٨	المصادر والمراجع	٧١

٥٩	فهرس المحتويات	٧٩